



ربع الراتب الشهري للعامل الفلسطيني في دولة الاحتلال يذهب إلى سماصرة التصاريح

02

رأي الحدث

الصراع على الحقيقة بين الإعلام والاحتلال

رولا سرحان

في اتخاذ قرار. أما أن أقف هناك بغير أن أفعل شيئاً، فإن الضربة تصيب الهدف، بينما ضربتي تطيش.» وتشمل مقولة أوديب شروط اتخاذ القرار الصحيح للوصول إلى الحقيقة توفر ظروفًا معاكسة، أهمها: وجود حالة خلل أخلاقي؛ معرفة بالخيانة هنا. والخيانة المقصودة والمضمرة، هي: خيانة الحقيقة بالأساس، وتدرج مراتبها وتتصاعد بحسب تدرج حالتها وظروفها الذاتية والموضوعية، فالكذب بهذا المعنى خيانة لحق الناس في معرفة الحقيقة؛ والإدلاء بالمعلومات للعدو، هي خيانة للهوية التي تتطلب الانتماء؛ والسرقعة من البيت هي خيانة لإيمان أهله، وزنا المحارم، هي خيانة لروابط الأسرة وقدأستها، واقتناص عين معاذ هي خيانة لفكرة الحرية القائمة على الأصل والحقيقة.

لذا، فإن ما بين إحراز الهدف، أو ضياع الفعل في ضربة طائشة، هنالك دائماً لحظة فارقة؛ هي لحظة اتخاذ القرار للوصول إلى الحقيقة، وما بين القناص ومعاذ اختار كل منهما طريقته في إحراز الهدف، وتأصيل الحقيقة.

اقتناص اللحظة وإعادة إنتاجها، لكن في معادلة اقتناص العين هنا وإعادة إنتاجها دون عين، إنما تؤسس دائماً للمعنى الأصلي، لا لراهنية اللحظة ونتائجها. ذلك، لأنها تعيد تعريف معايير الأصل وما فوق الأصل؛ الأصل والنسخة، الحقيقة وما فوق الحقيقة، فتعيد التأكيد على أسماء الأشياء بما تشكله علاقاتها لبعضها البعض؛ أي علاقة الصورة بالنسخة بالأصل بالرمز باللغة بالوجود بالكينونة، وببساطة هي: قناص، في عملية قنص، بفعل إصرار، وترصد، من موقع سيطرة على المكان، المتأتي من القوة، التي لدى جندي، هو ضمن جيش مستعمر، يقف أمام عين، يُقرر اقتناصها، لأنها عين صحفي، ترى كل العلاقة تلك: مستعمر يقف أمام مستعمر في لحظة اتخاذ قرار تأصيل شكل العلاقة.

فأوديب، في تراجيديا، سوفيكليس، (أوديب ملكاً)، وفي مسعاه، نحو البحث عن الحقيقة الكبرى؛ حقيقته هو، أطلق منظومة آليات كشف الحقيقة، والتي من أهمها، المقدرة على اتخاذ القرار. يقول أوديب: «إذا أسرع خائنٌ نحو في الظلام، فيجب علي أنا أيضاً أن أسرع

يهطل المطر على الطيب وعلى الشرير ولكنه يسقط على الطيب أكثر لأن الشرير قد أخذ مظلة الطيب

وفي حالة الصحفي معاذ عمارنة، أخذ الشرير عينه أيضاً، وهنا في ملحمة «أنشودة الله»، للشاعر الجاوي ماهبهارتا، تمثل أمامنا الحقيقة ضمن مستويين، الحقيقة الظاهرة للعيان والحقيقة الأخرى؛ ما فوق الحقيقة، والتي هي في كتاب المصطنع والاصطناع لجان بودريار، اختفاء الواقع ونشوء ما فوق الواقع، فالشرير الذي يريد أن يأخذ حصته من اللامطر من حصه الطيب، فيسرق مظلته، يُنشئ حالة غير طبيعية، فوق حقيقية، لكنها تكمل مكانها، في النهاية، حين يأخذ الطيب حقه كاملاً من أصل الأشياء، بصفة كمالها الأولى، غير المُشَيَّئة وغير المسليعة.

تعامل الاحتلال مع عين معاذ، كما يتعامل مع الحقيقة، أنها شيء، قابل للاستهداف والتسليع والتشييء، لأن الظروف مهيأة له لخلق السلعة، وخلق ظروف فنائها؛

ربع الراتب الشهري للعامل الفلسطيني في دولة الاحتلال يذهب إلى سماسرة التصاريح

كيف يغطي السماسرة على عملهم سمسرة التصاريح؟

العمال قد يعملون لأشهر دون أن يعلموا كم يتقاضى
مشغله أو السمسار مقابل عمله

هل هناك جهات داخلية متورطة؟

ما هي تصاريح الاحتياجات الخاصة" التي تعتبر أفضل
أنواع التصاريح؟

سبب مهم أيضا يقف وراء اتساع ظاهرة سماسرة التصاريح، وهو تحديد «إسرائيل» للقطاعات التي يتم إصدار التصاريح لها. فمثلا تسعى «إسرائيل» لإصدار أكبر عدد ممكن من التصاريح في القطاعات التي ترى بضرورة ضخ مزيد من العمال فيها، فيكون التركيز على قطاعات البناء والإعمار بسبب مشكلة السكن في بعض المدن، بينما أعداد تصاريح التجار أقل بكثير، وبالتالي فإن التاجر مضطر للجوء إلى سمسار من أجل الحصول على تصريح يمكنه من الدخول إلى الداخل المحتل.

وبالإضافة إلى تحديد «إسرائيل» لأعداد التصاريح للقطاعات المختلفة؛ فإنها تضع شروطا عدة يجب على المتقدم أن يستوفيهها قبل الحصول على التصريح، من بينها أن يتقدم المقاول أو المشغل الإسرائيلي بطلب استصدار التصريح، مع ذكر التفاصيل الشخصية لكل عامل، وفي حال تعذر على الأخير ذلك فإنه يلجأ إلى سماسرة التصاريح. وبذلك يمكن القول، إن اعتماد العمال الفلسطينيين شكل اعتمادا كلياً على المقاولين،

تشير بيانات أعدتها وزارة المالية الإسرائيلية عام 2016 إلى أن العامل الفلسطيني مضطر لدفع ما معدله 2500 شيقل في الشهر لسماسرة التصاريح، أي ما يعادل ربع راتبه شهرياً. ظاهرة السماسرة مستمدة إلى حد كبير من طريقة إصدار التصاريح للعمال، والتي تربطهم وتلزم العامل الفلسطيني بعلاقة مع مشغل إسرائيلي، وهو ما يضطره للجوء للسماسرة من أجل الحصول على ما يثبت وجود علاقة كهذه.

المشغل والعامل. ووفقاً لبيانات إسرائيلية، يبلغ إجمالي المطالبات التي قدمها العمال الفلسطينيون ضد المقاولين الإسرائيليين بسبب عدم دفع الأجور كاملة أو جزء منها ما يقارب 6 مليارات شيقل، وهو ما يعكس مشكلة هيكلية وتنظيمية تعترى طريقة إصدار التصريح وإدارة العلاقة مع العامل الفلسطيني.

خاص الحدث

إن الطرق التي يتم التعامل بها مع العمال الفلسطينيين من قبل «إسرائيل» تتنافى والقانون الإسرائيلي نفسه، حيث إن الحقوق المدرجة تحت بند «العمال الأجانب» لا تطبق على الفلسطينيين، ومنها وجوب وجود عقد بين

VISA

استرد
%10
من قيمة
مشترياتك
أيام الأربعاء

عرض الأربعاء المميز مع بطاقات Visa البنك العربي

استخدم بطاقة Visa الائتمانية وبطاقات الدفع المباشر من البنك العربي لشراء احتياجاتك اليومية أيام الأربعاء واسترد %10 نقداً من قيمة مشترياتك (بعد استرداد أقصاه 50 دولاراً كل يوم الأربعاء)، بالإضافة إلى حصولك على نقاط مكافآت لكل حركة شراء ضمن برنامج "مكافآت العربي".
لماذا الانتظار! احصل على بطاقة Visa من البنك العربي اليوم وابدأ باستخدامها لجمع النقاط والاسترداد النقدي.

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

بالتل وجوال Ooredoo
1800333333

f t y ln @ | arabbank.ps

تطبق الشروط والأحكام الخاصة بالحملة. تبدأ الحملة بتاريخ 2019/11/6 وتستمر لغاية 2019/12/31.



بحاجة إلى السمسارة الذين تربطهم علاقات مع تجار أو شركات وهي تقوم بدورها بدور المعرف، وتلقاء ذلك يقوم السمسار بطلب مبلغ من المال.

هل هناك جهات داخلية متورطة؟

لم يكن أمام معين (37 عاما) سوى أن يتوجه لسمسارة التصاريح لكي يستصدر "تصريح تاجر" من جديد بعد أن أبلغه أحد مسؤولي الارتباط في الرام أنه لن يتم استصدار تصريح له. يقول معين في مقابلة مع الحدث إنه تقدم بطلب لتجديد تصريح تاجر ولكنه تفاجأ بعد أن قدم كافة الأوراق والوثائق الضرورية لذلك بأن الارتباط الفلسطيني في الرام يبلغه بأنه مرفوض أمنيا من قبل الاحتلال.

ويضيف: "راجعت في مكاتب الارتباط التابعة للاحتلال وأبلغوني أنه لا منع أمني عليّ ويمكنني التقديم لتصريح ولكن ذلك يتطلب مراجعة الارتباط الفلسطيني أولاً.. عدت مرة أخرى للارتباط الفلسطيني في الرام وقابلت أحد المسؤولين هناك وقال لي بالحرف: لن يكون لك تصريح، هناك طرق أخرى لاستصدار التصاريح".

اضطر معين في النهاية للتوجه لسمسارة التصاريح الموجودين في منطقته في قرى غرب رام الله، ودفع لأحدهم ثلاثة آلاف شيقل لكي يتم تجديد التصريح. وليد وهدان، الناطق باسم الارتباط المدني الفلسطيني، استبعد أن تكون رواية "معين" دقيقة، قائلاً إنه لا يعتقد "أن هذا الأمر دقيق لسبب واحد، وهو أن طاقم عملنا الموجود في الرام هو من أفضل الطواقم العاملة ولا يعقل أن يقوم بإخبار المواطنين بأنهم مرفوضون من الجانب الإسرائيلي دون أن يكون ذلك حقيقياً".

ويشكك معتز في إمكانية القضاء على الظاهرة، على اعتبار أن السمسارة قد ينتقلون للعمل بدور "المشغل" أو "المقاول"، وبالتالي فإن إمكانية الوصول لكشوفات دقيقة تتعذر على الجهات المعنية. مؤكداً أنه عمل لأشهر دون أن يعلم كم يتقاضى مشغله أو السمسار مقابل عمله. مع ذلك، يعتقد أن النقابات العمالية يجب أن تطلع على أحوال الأعمال من خلال عمل دراسات والوصول لحقائق "مرعبة" عن واقع العمال الفلسطينيين وطرق استغلالهم من قبل فئة معينة تربطها علاقات مع رجال أعمال إسرائيليين وحتى جهات أمنية إسرائيلية.

المعرف والاستغلال

إبراهيم (50 عاما) أكد لـ"صحيفة الحدث" أنه حصل على تصريح بعد رفض أمني استمر لسنوات، رغم أنه لم يحاول خلال هذه السنوات التقدم بطلب للحصول على تصريح. لكن أحد السمسارة عرض عليه استصدار تصريح له مقابل 3000 شيقل على أن يكون الدفع بعد الحصول على التصريح لا قبله.

يقول إبراهيم إنه ذهب إلى مكتب الارتباط في الرام بعد حديث السمسار معه، ورفض أن يدفع المبلغ الذي طلبه السمسار، وقد أتم إجراءات استصدار تصريح وهو ما حدث بالفعل، حيث استصدر تصريح بحث عن عمل ساري المفعول لمدة 5 أيام، ليكتشف أنه في كل الأحوال بحاجة لـ"معرف".

وبحسب إبراهيم، فإن "المعرف" هو إسرائيلي تقوم الإدارة المدنية بالرجوع إليه لسؤاله إذا ما كانت تربطه علاقة عمل مع العامل الفلسطيني أو التاجر أو المستفيد من التصريح بشكل عام. "وهنا تجد أنك مرة أخرى

إلى إنشاء مساحة مهمة لتجارة التصاريح. لكن «إسرائيل» من غير الممكن أن تتخلى عن فكرة المقاول وضرورة التعريف على العامل من خلال المقاول، لأنها تعتقد أن إصدار تصريح للعامل الفلسطيني دون وجود أي علاقة ارتباط بمشغله، يفتح المجال أمامه للمناورة أكثر حول الراتب الذي يجب أن يتقاضاه، كما يمكنه من حرية العمل وعدم التقيد في مجال معين، وهذا يتناقض بشكل أساسي مع الرؤية الإسرائيلية القائمة على استغلال الفلسطيني في هذا المجال كما غيره. بالإضافة لما سبق، فإن هناك عدة عوامل تجعل من الصعب الحصول على التصاريح وبالتالي اللجوء إلى السمسارة، من بينها العمل لدى مقاول أو مشغل إسرائيلي غير مسجل، وبالتالي فإن العامل الفلسطيني مضطر للجوء إلى السمسارة.

سمسارة على هيئة مشغلين

تتعدد أشكال الاستغلال فيما يتعلق بقضية بيع التصاريح؛ فبعض السمسارة يحاولون التغطية على كونهم يعملون كسمسارة تصاريح، وتأتي المناورة للتغطية على الأمر من خلال قيام السمسار بتشغيله لأعداد كبيرة من العمال بأقل من نصف أجورهم الحقيقية. وعن ذلك يقول معتز (21 عاما) من إحدى قرى غرب رام الله إنه يعمل مع "مشغل" من بلدته في معمل إسرائيلي يقع بالقرب من جنين، ويستلزم الدخول إليه تصريح عمل، حيث إن "المقاول" يقاضيهم عن اليوم الواحد 110 شيقل بينما يحصل هو على 190 شيقل عن كل عامل، متذرعاً بأن الـ 190 شيقل التي يحصل عليها هي ثمن شراء التصاريح لهم بالإضافة مصاريف نقلهم إلى مكان العمل.



الاستخدام الفلسطيني، وسوف يتعاون جهاز الاستخدام الإسرائيلي وينسق بهذا الصدد».

الاحتلال المغذي الأول للظاهرة

في عام 2013 أدين إسرائيلي بإدارة شبكة لبيع التصاريح بمساعدة اثنين من المسؤولين الإسرائيليين وأربعة سماسرة فلسطينيين، حيث قام ببيع 1,341 تصريح عمل مقابل حوالي 4 ملايين شيقل بين عامي 2007 و 2010. وفي عام 2015 تم القبض على ضابط في الإدارة المدنية أصدر خلال السنوات الثلاث التي سبقت إلقاء القبض عليه مئات التصاريح خلال عمله في محافظة بيت لحم وذلك مقابل مئات الآلاف من الشواقل، حتى أن بعض الذين أصدر لهم تصاريح من المرفوضين أمنياً. وتبين خلال محاكمته أنه كان يعمل مع سماسرة، وكان من اللافت أن المحاكمة ارتكزت بالأساس على البنود المتعلقة بمخلفات أمنية خاصة قضية تصاريح الممنوعين أمنياً.

ما يسمى بمنسق أعمال حكومة الاحتلال في المناطق كميل أبو ركن، حاول أن يظهر بمظهر المحارب لهذه الظاهرة، رغم أن غالبية السماسرة المتورطين في بيع التصاريح يشتهر بعلاقتهم بالاحتلال وبالإدارة المدنية. وطالب أبو ركن بالتواصل معه مباشرة في هذا الخصوص، وهو بذلك يريد أن يفتح خط تواصل مع العامل الفلسطيني وصولاً لاستغلاله ومحاولة إسقاطه أمنياً. فمن المؤكد أن الاحتلال هو المغذي الأهم لهذه الظاهرة وهو المتعاون الأكبر مع سمسارة التصاريح وبالعكس.

لقد حاول الاحتلال الإسرائيلي منذ أول لحظة احتلال، استغلال حاجات الفلسطيني لتحقيق حاجات أمنية وسياسية واقتصادية، وهذا الأمر يتطلب من السلطة الفلسطينية مراجعة هذه الظاهرة ومحاربتها والوصول لبعض المتورطين فيها من داخل المؤسسات العاملة في هذا المجال وذات الاختصاص.

ظاهرة السماسرة.. حقائق وأرقام جديدة

في دراسة أعدها بنك «إسرائيل» في سبتمبر الماضي، تبين أن أكثر من 20 ألف عامل فلسطيني دفعوا 480 مليون شيقل إسرائيلي في عام 2018 إلى السماسرة للحصول على تصاريح عمل في إسرائيل. وتشير الدراسة إلى أن هذا العدد هو عملياً يشكل حوالي ثلث عمال الضفة الغربية الذين عملوا في إسرائيل في تلك السنة. وفقاً للدراسة، بلغ صافي ربح السماسرة حوالي 122 مليون شيقل.

وفي دراسة أجراها مركز الإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة الفلسطينية للعام الماضي 2018، تبين أن 67,690 فلسطينياً يحملون تصاريح عمل. بنك «إسرائيل» في دراسته أشار إلى أن ثلث هذا الرقم هو عملياً لتصاريح تم شراؤها من خلال السماسرة، مشيراً إلى أن معظم التصاريح التي تم شراؤها كانت في مجال البناء، حيث الأجور هي الأعلى وبالتالي ثمن التصاريح أعلى.

مسودة قرار يعرض على مجلس الوزراء، لكي يكون هناك مواد يستند إليها المشرع الفلسطيني في محاكمة الفرد أو الشخص أو الشركة التي تقوم بهذا العمل غير الشرعي والمحرم دولياً.

في مطلع أكتوبر الماضي، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً يقضي بضرورة العمل على وقف ظاهرة سمسارة تصاريح العمال بكل الوسائل، وهو ما اعتبرته النقابات العمالية بأنه «إنجاز كبير، خاصة وأن هذه الظاهرة نمت في السوق السوداء وخارج نطاق القانون وبعيداً عن وضوح الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، الحاكمة للعلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي».

أمين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين، شاهر سعد، حذر من أن حكومة الاحتلال منحت امتياز منح التصاريح، لأرباب عمل وضباط مخابرات إسرائيليين، استعانوا بمتعاونين محليين، بحيث أصبح سعر تصريح الدخول الواحد يتراوح ما بين 6000-2000 شيقل إسرائيلي.

وقال سعد: إننا نتحدث عن وثائق حكومية تصدر عن جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولا تطبع أو تخدم دون علم حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لكنها وبعلم تلك الحكومة تباع في السوق السوداء من قبل من تمنحهم إياها، وهو ما يمنحنا التأكيد الوافي على أن الحكومة الإسرائيلية هي مسبب وبعث وراعي هذه الظاهرة غير القانونية، المخالفة للاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ومنها اتفاقية باريس سيما المادة (37) منها، التي حددت مرجعية دخول وخروج العمال من وإلى إسرائيل بمكاتب الاستخدام الإسرائيلية والفلسطينية، وليس سمسارة بيع التصاريح أو غيرهم، ومخالفة اتفاقية العمل الدولية (101) التي لا تجيز حصول طالب العمل على فرصة عمل مقابل المال، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (44) بشأن البطالة لعام 1934م.

واعتبر سعد أن قرار الحكومة الفلسطينية برئاسة د. محمد اشتية لعزيم على قيادة الجهد الوطني في التصدي لسمسارة بيع التصاريح وقطع دابر وجودهم، سيكون له عظيم الأثر على الاقتصاد الفلسطيني الذي يخسر بسبب هذه الظاهرة حوالي مليار دولار سنوياً، هي ثمن 80000 تصريح تصدرها حكومة الاحتلال الإسرائيلية لتباع في السوق السوداء.

ويشير البند (37) من اتفاقية باريس الاقتصادية المبرمة في إبريل 1994، إلى أن «سيحاول الجانبان الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما، وخضوعاً لحق كل جانب في تحديد من وقت لآخر حجم وشروط حركة العمال إلى منطقتهم، وإذا علقت الحركة الاعتيادية مؤقتاً من أي طرف، يجب إشعار الجانب الآخر فوراً، ويمكن للجانب الآخر أن يطلب مناقشة الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة. سيكون وضع وتشغيل عمال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز الاستخدام في الجانب الآخر وطبقاً لتشريعاته، وللجانب الفلسطيني الحق في تنظيم توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل، من خلال جهاز

وتابع وهذان: «أرجو أن يتم التدقيق فيما يقوله المواطن وإن حصل الأمر فأتمنى أن يتقدم المواطن بشكوى حتى نستطيع أن نتابعها مع دائرة الشؤون المدنية في الوزارة. هناك قرار من مجلس الوزراء بملاحقة سمسارة التصاريح ووضع حد لهم، وأعتقد أنه يوجد هناك إجراءات وخطوات من قبل الجهات المعنية بهذا الأمر لملاحقتهم ووضع حد لهذه الجرائم التي تنتهك حقوق تجارنا وعمالنا وأبناء شعبنا».

تصاريح الاحتياجات الخاصة "تصاريح 00"

خلال كتابتنا لهذا التقرير، أبلغنا (سليم) أحد المطلعين على قضايا بيع التصاريح، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية، اعتقلت سمسار تصاريح من إحدى قرى جنوب غرب رام الله.

وأوضح سليم، أن بعض السماسرة يعملون على استصدار تصاريح تسمى "تصاريح الاحتياجات الخاصة"، وهي تعتبر أفضل أنواع التصاريح، حيث تمكن صاحبها من التنقل والبقاء في الداخل المحتل على مدار 24 ساعة متواصلة، على عكس تصاريح العمال التي تحدد عدد ساعات العمل والبقاء في الداخل المحتل.

وأشار، إلى أن هذه التصاريح تباع بمبالغ كبيرة تصل إلى 4000 شيقل، حيث يتمكن العامل بفضلها من العمل ساعات إضافية، مما يحقق له مكاسب مادية أكبر. لكنه عاد وأكد أن بعض هذه التصاريح يتم سحبها ومصادرتها من العمال الفلسطينيين، وهنا يضطر العامل إلى دفع مبالغ إضافية من أجل استعادة تصريحه أو قد يتعرض إلى الابتزاز من قبل مخابرات الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار، إلى أن هناك سمسارة متخصصة في بيع التصاريح التجارية وآخرين في بيع التصاريح الزراعية وغيرها من المجالات، حيث إن لكل مجال عمل سمسارته المتخصصون فيه.

السلطة تبدأ حرباً على سمسارة التصاريح

على الرغم من أن هذه الظاهرة أصبحت كبيرة ومقلقة وملاحظة، إلا أن العمل على محاربتها تأخر من قبل الجهات المعنية والمسؤولة، ومؤخراً صرح وزير الشؤون المدنية الوزير حسين الشيخ، واصفاً سمسارة التصاريح بـ "المجموعة المشبوهة وأنها تستغل حاجات الناس لإصدار تصاريح العمل مقابل مبالغ مالية كبيرة يدفعها العمال، وهؤلاء لهم أدواتهم فيما يسمى بالإدارة المدنية ومكاتب الداخل المحتل". مضيفاً، أن السلطة الفلسطينية بدأت حرباً مفتوحة معهم، "وطلبنا من الأجهزة الأمنية ملاحقة ومطاردة كل هؤلاء السماسرة وتقديمهم للعدالة". بدوره قال عبد الكريم المرادوي، مدير وحدة التشغيل الخارجي في وزارة العمل الفلسطينية: "نحن في وزارة العمل نقوم بمحاربة هذه الظاهرة من خلال عدة إجراءات منها التواصل مع محافظي المحافظات من أجل متابعة هؤلاء السماسرة، والعمل على محاكمتهم إما بغرامة مالية أو عن طريق السجن، وحالياً تقوم وزارة العمل بإعداد

تقرير

راتب اللواء الواحد الشهري يعادل رواتب ستة جنود وارتفاع عدد الضباط
سبب مهم لارتفاع فاتورة الرواتب

موازنة الأجهزة الأمنية تفتقد الشفافية وتعاني خلا بنيويا في هيكلية نفقاتها

■ محدودة قدرة ديوان الرقابة في الرقابة على بعض بنود الإنفاق والتحقق من سلامة الإجراءات فيما يتعلق بالمهمات الداخلية "النثرية"

■ غياب الرقابة على الميزانية غير المصرح بها التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية

■ بعض الاختلالات في الترقية ترجع لعدم إصدار مجلس الوزراء الأنظمة واللوائح الخاصة بتنفيذ قانون الخدمة الخاص بقوى الأمن الفلسطينية

عسكريا وفقا للبيانات والأرقام الواردة في موازنة العام 2018، حيث لا توجد إشارة إلى أن هناك ترشيحا للنفقات الأخرى في قطاع الأمن.

وتمثل موازنة قطاع الأمن (النفقات الجارية والنفقات التطويرية معا) حوالي 21% من مجمل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، إذ بلغت الموازنة الجارية لقطاع الأمن ما يقارب 3.475 مليار شيقل عام 2018، 83.5% منها رواتب وأجور، فيما يتوزع الباقي ما بين النفقات التشغيلية (7.6%) والنفقات التحويلية (8.6%) والنفقات الرأسمالية (أقل من 1%).

غياب نظام مالي يحدد المشتريات ذات الطبيعة الأمنية الحساسة

ويرى عويضات، استمرار قطاع الأمن بالعمل باللائحة المالية الاستثنائية الصادرة عن رئيس الحكومة وتجدد العمل بها سنويا من قبل وزير المالية دون نشرها أو العمل على إقرار نظام مالي خاص بالمؤسسة الأمنية يحدد آليات الإنفاق ومسؤوليات الجهات المختلفة من قبل مجلس الوزراء الذي لم يصدر بعد نظاما يحدد المشتريات ذات الطبيعة الأمنية الحساسة المنصوص عليها في القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 بشأن الشراء العام وينظم آليات الشراء المتبعة لهذا النوع من المشتريات.

ويؤكد عويضات، أن موازنة قطاع الأمن ما زالت تعاني خلا بنيويا في هيكلية النفقات، الأمر الذي يتطلب النظر في إعادة هيكلة المؤسسات والأجهزة الأمنية من الأعداد الضرورية لعمل الجهاز وإعادة تدوير الفائض لبعض الأجهزة، وتقليل أعداد الرتب العالية وزيادة عدد الأفراد والرتب التنفيذية لحماية المواطنين وممتلكاتهم وضمان سيادة القانون

يكشف المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني، أن راتب اللواء الواحد الشهري يعادل رواتب ستة جنود، والراتب الشهري للعميد يعادل رواتب خمسة جنود، وراتب العقيد يعادل رواتب أربعة جنود، ما يدل على أن ارتفاع عدد الضباط بشكل عام سبب مهم ومباشر لارتفاع فاتورة الرواتب وموازنة الأمن في فلسطين.

خاص - الحدث

والنفقات للأجهزة الأمنية والهيئات العسكرية العاملة في قطاع الأمن، فيما يترتب على وزارة المالية الالتزام بالأسقف المالية المعتمدة في الموازنة السنوية لتتمكن الأجهزة الأمنية من التخطيط الجيد، كما يجدر بالوزارة فصل نفقات الإدارة المالية المركزية عن نفقات وزارة الداخلية في التقارير الشهرية لوزارة المالية وفقا لما ورد في قانون الموازنة، وضرورة استكمال عملية الإصلاح المالي في قطاع الأمن بوضع آليات واضحة ومحددة لبعض بنود الإنفاق مثل المهمات الداخلية "النثرية".

تنفيذ سياسة التقاعد المبكر سبب حقيقي لانخفاض حجم موازنة الأمن

ويؤكد ناصر عويضات الباحث في ائتلاف "أمان"، انخفاض حجم موازنة الأمن المرصودة لعام 2018 قياسا بالسنوات السابقة، معتبرا إياها الأقل حتى الآن، ما يشير إلى تحسن مبدئي في توزيع الحصص على القطاعات المختلفة للموازنة العامة، إلا أن السبب الحقيقي لهذا الانخفاض يعود إلى تنفيذ سياسة التقاعد المبكر الاختياري والقسري الذي طبقتة الحكومة الفلسطينية على أكثر من 11,055 موظفا

الأمر الذي دفع المراقبين القانونيين والحقوقيين لمطالبة وزارة المالية بإعادة النظر في هيكلية موازنة قطاع الأمن لمعالجة الخلل البنيوي لتعزيز قدرته على العمل بشكل فعال، ما يتطلب إعادة النظر في أعداد العاملين وتطوير سياسات التوظيف في هذا القطاع من ناحية، وزيادة في نسبة النفقات التشغيلية والرأسمالية من موازنة قطاع الأمن لتوفير المستلزمات والإمكانات بهدف تعزيز قدراتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

كما وطالبوا مجلس الوزراء بإقرار نظام مالي للمؤسسة الأمنية يحدد آليات الإنفاق ومسؤوليات الجهات المختلفة في قطاع الأمن أو تعديل النظام المالي للعام 2005 وتعديلاته المعمول به في السلطة الفلسطينية بما يراعي خصوصية عمل الأجهزة الأمنية. كما ويترتب على وزارة المالية أن تقدم الأرقام الدقيقة في الموازنة العامة لعدد العاملين في قطاع الأمن، وتوزيعهم على الأجهزة الأمنية وعدم الاكتفاء بالأعداد الإجمالية حسب الرتب. وشدد هؤلاء، على ضرورة توضيح الاعتمادات المالية



سامر ابو قرع



العقيد احمد العثماني



د. نصر عبد الكريم

مخارج الخدمة المنصوص عليها في قانون الخدمة في قوى الأمن، بإنهاء خدمات الضباط المؤهلين الذين لم يشملهم الاختيار وغير المؤهلين ومنحهم راتباً تقاعدياً وفقاً لقانون التقاعد العام، وإقرار هياكل تنظيمية لقوى الأمن المختلفة حسب الأصول، وتحديد احتياج الأجهزة الأمنية من كل رتبة من لواء ولغاية جندي، وتحديد رتب قادة الأجهزة الأمنية الرئيسية برتبة لواء وباقي الإدارات المركزية برتبة عميد، وإصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ قانون الخدمة في

لارتفاع فاتورة الرواتب وموازنة الأمن في فلسطين.

غياب لوائح تنفيذية لقانون الخدمة في قوى الأمن

ويطالب لطلوح، بالالتزام الدقيق بقانون الخدمة في قوى الأمن فيما يتعلق بالتجنيد والشروط الواجب توافرها في المرشحين للترقية ومدة الخدمة لمن هم برتبة لواء، وتفعيل

والحفاظ على النظام العام، والزيادة في نسبة النفقات التشغيلية والرأسمالية من موازنة قطاع الأمن لتعزيز قدراتها للقيام بالمهام المنوطة بها لخدمة المواطنين، وعلى ضرورة إعادة النظر في أعداد العاملين وتطوير سياسات التوظيف في هذا القطاع.

ويؤكد عويضات أن جهاز المخابرات العامة ما زال يرفض الخضوع لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية، بحجة أنه يخضع لرقابة الرئيس من خلال المراقب المالي الذي يعينه الرئيس، وما زالت قدرة ديوان الرقابة محدودة في الرقابة على بعض بنود الإنفاق والتحقق من سلامة الإجراءات فيما يتعلق بالمهام الداخلية "النثرية"، حيث يغلط هذا البند استثنائياً دون توفير فواتير أو نظام محدد، كما أنه لا يوجد رقابة على الميزانية غير المصرح بها التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية.

يقول عويضات: "نتيجة لغياب المجلس التشريعي صاحب الاختصاص في إقرار الموازنات العامة والرقابة على حسن تنفيذها؛ افتقدت شفافية موازنة الأجهزة الأمنية، حيث لا تقدم الموازنة العامة أي تفصيلات بخصوص الأجهزة سوى أرقام مبهمه دون توضيحات".

الآثار المترتبة على إشكالية توزيع الرتب العسكرية والحلول الممكنة لتصويب الخلل وتخفيض النفقات

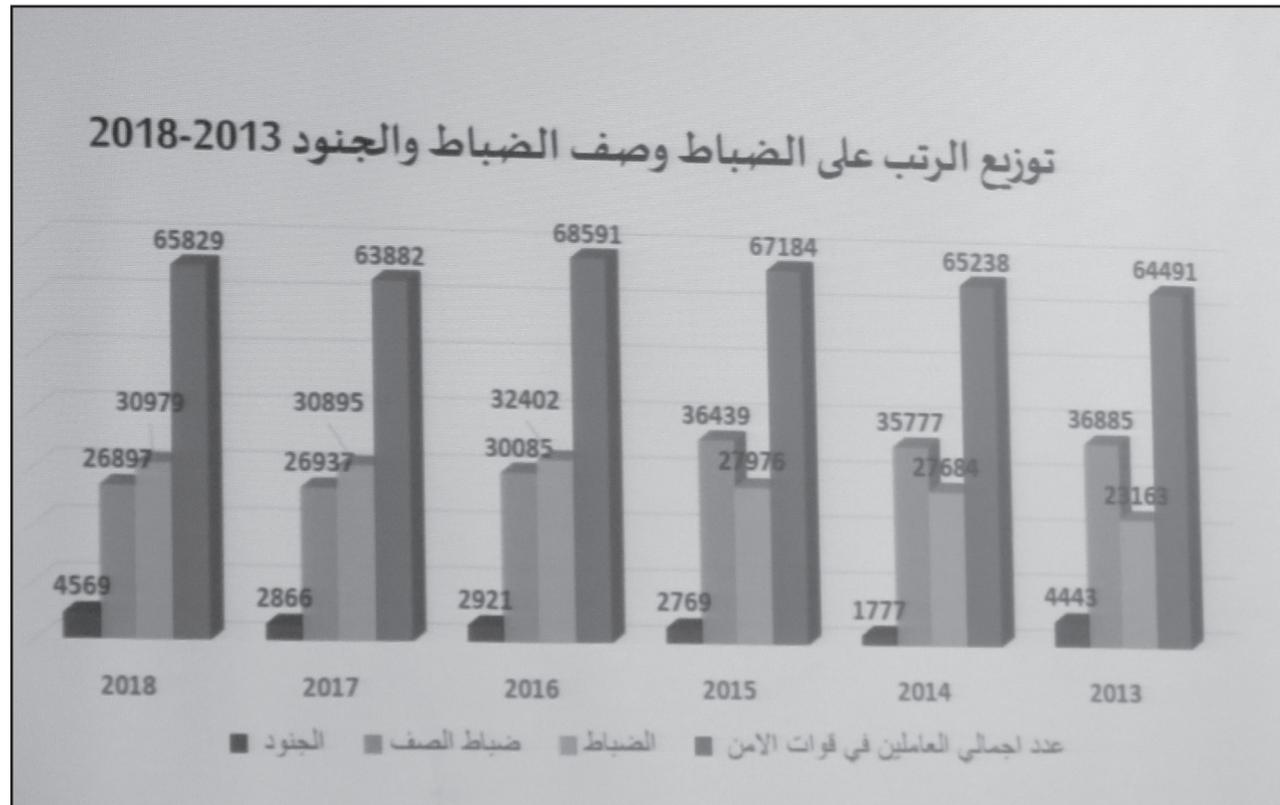
في حين شدد الباحث علاء لطلوح، على إشكالية توزيع الرتب العسكرية على العاملين في قوى الأمن، مبيّناً الآثار المترتبة على ذلك والحلول الممكنة للمساهمة في تصويب الخلل الكامن وتخفيض النفقات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية وصحيحة، وتعزيز دورها في تطبيق القانون وفرض النظام والأمن العام.

وأظهر لطلوح عدد العاملين العسكريين في قوى الأمن الفلسطينية البالغ 65.829 عسكرياً عام 2018، وانخفض عن الأعوام السابقة، ويعود ذلك إلى تطبيق سياسة التقاعد المبكر الاختياري والقسري الذي طبقته الحكومة الفلسطينية على حوالي 18 ألف عسكري معظمهم من قطاع غزة.

راتب اللواء الشهري يعادل رواتب ستة جنود

ويؤكد لطلوح، أن مجموع الرواتب الشهرية المخصصة للعاملين في قوى الأمن بلغ 242 مليون شيقل شهرياً، 63% منها رواتب لفئات الضباط من ملازم وحتى لواء. ويعود ذلك كون عدد الضباط مرتفع، حيث يعتبر راتب الضابط من ملازم أول أضعاف راتب الجندي أو ضابط الصف.

وبين لطلوح، أن راتب اللواء الواحد الشهري يعادل الراتب الشهري لستة جنود، والراتب الشهري للعميد يعادل رواتب خمسة جنود، وراتب العقيد يعادل رواتب أربعة جنود، ما يدل على أن ارتفاع عدد الضباط بشكل عام سبب مهم ومباشر



8904	5889	7147	7378	7481	4762	مساعد أول
9970	10643	11220	10643	10774	7626	مساعد
5617	7891	8453	9890	10163	11806	رقيب أول
2406	2514	3265	5022	5225	9682	رقيب
291	402	760	1937	2134	3009	عريف
4278	2464	2161	2769	1777	4443	جندي
		3183				م ت فا
3384	3184					جيش تحرير
65829	63882	68591	67184	65238	64491	المجموع



ناصر عويضات



النقيب محمد المدني



علاء لعلوح

المالية“.

ويرى أنهم يعملون دائماً من أجل تطوير موازنة قوى الأمن ودور التخطيط في إعداد الموازنات، وصولاً إلى موازنة تلبي جميع احتياجات قوى الأمن بكل شفافية وموضوعية، مؤكداً التزامهم بالقوانين الناظمة لعمل المؤسسة الأمنية وتقديم التقارير المالية لكافة الجهات الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمية في حال مطالبتها بها.

ويعتبر المدني، انخفاض موازنة قوى الأمن مؤشراً إيجابياً في تقليص موازنة قطاع الأمن لصالح موازنات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، حيث انخفضت فاتورة الرواتب في عام 2018 لتصل إلى 2,9 مليار شيقل، بعد أن كانت في العام السابق 3,14 مليار شيقل، في حين قابل ذلك زيادة في عدد قوى الأمن، مشدداً على ضرورة التفريق بين الموازنات التي تعدها الإدارة المالية المركزية وما بين الموازنات التي تقرها وزارة المالية وما بين الموازنة الفعلية التي يتم صرفها.

مصرفات الإدارة المالية المركزية تخضع للرقابة العامة

ويقول المدني: ”لا يتم الفصل بين الإدارة المالية المركزية وما بين الداخلية، وكل مصرفات الإدارة المالية المركزية تخضع للرقابة العامة من قبل الإدارة العامة للرقابة والمراقب العام في وزارة المالية ومن قبل الأقسام والوحدات الداخلية ووحدات التدقيق، بالإضافة إلى الإدارة المالية المركزية“.

ونفى المدني، عدم خضوع المخابرات للرقابة، ”حيث توجد داخليا دوائر رقابة وتدقيق في جهاز المخابرات، وخارجيا يعين الرئيس مراقبا مستقلا للتدقيق والرقابة على جهاز المخابرات، ويجب التنويه إلى أن رواتب العسكريين تدفع حسب قانون الخدمة في قوى الأمن والتي نظمت جدول الرواتب والعلاوات المتغيرة وحسب القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإدارة المالية، ونلاحظ أن موازنة 2020 والمعدة حديثاً تظهر ارتفاعاً ملحوظاً على رتبة الجندي حسب التقديرات والدراسات واحتياجات الأجهزة الأمنية“.

ضعف في إغلاق بعض النفقات للأجهزة الأمنية دون معززات

ولكن الموظف في ديوان الرقابة المالية والإدارية سامر أبو قرع، يؤكد على وجود ضعف في إغلاق بعض النفقات للأجهزة الأمنية دون معززات، إضافة لعدم وجود قوانين خاصة لبعضها، وغياب هيكل تنظيمية واضحة مربوطة بالوصف الوظيفي.

كما أنه يؤكد صلاحية ديوان الرقابة الإدارية والمالية في الرقابة على قوات الأمن والشرطة وكافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ويقول ”في آخر 3 سنوات، أعد الديوان 16 تقريراً فيما يتعلق بأعمال الأجهزة الأمنية، شملت كافة الأجهزة باستثناء جهاز المخابرات“.

وبيّن أبو قرع، مهمة الديوان في التدقيق في الشق المالي والإداري والتنظيمي؛ ”ففي الشق المالي يدقق على النفقات

التدريب العسكري التي تعلن عنها في وسائل الإعلام وتراعي فيها تطبيق شروط القبول من اللجان ومعهد التدريب في أريحا بكل نزاهة وشفافية دون محاباة، ونظراً للتكدر في الرتب العسكرية، ننظر إلى التقليل من حملة البكالوريوس، لذلك تم اعتماد برنامج الدبلوم في جامعة الاستقلال واستيعاب 150 ضابطاً سنوياً كحد أعلى، والتحاق الآخرين ببرنامج الدبلوم برتبة رقيب أول، بينما الابتعاثات الخارجية فهي عملية مهمة لنقل الخبرات ويجب أن تستمر وإن كانت بأعداد قليلة“.

تفعيل الكفاءة أحد معايير الترقية بالاستناد إلى قانون الخدمة

وفيما يتعلق بالرتب العسكرية، يتابع العثماني ”بدأنا نتجه نحو الشكل المطلوب والصحي ونحاول إطالة فترة الترقية ما بين حملة المؤهلات العليا لتخفيف الضغط على الرتب العليا ووضعنا بعض الأنظمة خاصة في غياب اللوائح التنظيمية، ونستند في الترقيات على قانون الخدمة وفعلنا معيار الترقية وهو الكفاءة، وبدأنا في تطبيقه منذ مطلع العام الجاري، بالإضافة إلى تفعيل باقي المعايير وعدم الاكتفاء فقط بالمدة الزمنية التي يستند إليها في استحقاق الترقية، ووضعنا خطة استراتيجية لتفعيل كافة معايير الترقية المنصوص عليها في قانون الخدمة لقوى الأمن، بحيث يكون على قدر الترقية لمن يستحقها مستقبلاً، والانتقال من فئة إلى أخرى يتم عبر ومن خلال لجان مختصة ويخضع لامتحان مقابلة وفحص طبي ولياقة ونختار نسبة معينة منهم للانتقال إلى فئة الضباط/ كما لا يوجد عندنا قانون تقاعد مبكر“.

ويؤكد العقيد العثماني، أن أحد العوامل الرئيسية في إصلاح نظام الترقيات ووضع ومعرفة الرتب الصحيحة هو توفير هيكل حقيقي لكافة الأجهزة الأمنية، بحيث تحدد الرتب المطلوبة لكل مهمة موجودة في المؤسسة الأمنية وتمت مطالبة هيئة التنظيم والإدارة بالتعاون مع كافة مؤسسات الأجهزة الأمنية البدء بإعداد الهيكلية، لأنه يحل الكثير من المشاكل وخاصة الاحتياج الحقيقي للتجنيد في المستقبل“.

فجوة كبيرة بين الأسقف المعلن عنها وبين ما يتم تحويله من مبالغ مالية من وزارة المالية

بينما اعتبر النقيب محمد المدني من الإدارة المالية المركزية العسكرية، أن انخفاض الإنفاق الجاري، مؤشر إيجاب لتقليص موازنة الأمن لصالح القطاعات التنموية الأخرى، ويقول: ”الموازنة في قطاع الأمن تعاني من تدني نسبة الصرف الفعلي على المقار والذي أدى بدوره إلى زعزعة الثقة بين المؤسسة الأمنية والشركاء الآخرين، ورغم ذلك استطاعت موازنة قوى الأمن الصمود في وجه التحديات التي تواجهها حيث استطاعت توفير رواتب العسكريين رغم السياسات المالية التي نواجهها، واستطاعت من الصرف على جميع النفقات رغم وجود فجوة كبيرة بين الأسقف المعلن عنها وبين ما يتم تحويله من مبالغ مالية من وزارة

قوى الأمن، كذلك تحويل المنح والابتعاث للخارج لدورات تخصصية تلبي احتياجات المؤسسة الأمنية بكافة إداراتها، الأمر الذي ينطبق على جامعة الاستقلال أيضاً، وأخيراً عمل دراسة حقيقية وواقعية لاحتياجات المؤسسة الأمنية من كافة الرتب والتخصصات.

ويؤكد لعلوح عدم الالتزام بأحكام القانون في الكثير من الحالات المتعلقة بمدة الخدمة في رتبة لواء، مبيناً أن هناك أكثر من لواء أمضوا أكثر من أربع سنوات في رتبهم وبلغوا سن التقاعد، كما ويتم التعامل في الواقع العملي مع الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون للبقاء في الرتبة على أنه الحد الأعلى، إذ يرقى المرشحون فور انتهاء الحد الأدنى“.

إقرار قانون للتقاعد الإجباري لن يصلح الخلل البنيوي والتضخم بعدد الضباط

ويقول: ”إن بعض الاختلالات في الترقية ترجع لعدم قيام مجلس الوزراء بواجباته بإصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بتنفيذ قانون الخدمة بقوى الأمن الفلسطينية، مما أُلحق الضرر بالهيكل التنظيمي لقوى الأمن، وبالاستناد إلى ذلك؛ فإن عدد الضباط لن ينخفض بشكل جدي بتخفيض عدد العاملين الإجمالي في قوى الأمن دون إقرار الهياكل التنظيمية للأجهزة المختلفة“.

ويؤكد لعلوح، أن إقرار قانون للتقاعد الإجباري دون إقرار هياكل تنظيمية لقوى الأمن؛ يؤدي إلى انخفاض عدد العاملين الإجمالي في الأجهزة الأمنية، لكنه لن يؤدي إلى إصلاح الخلل البنيوي بالتخلص من التضخم بعدد الضباط، وإن وضع قانون الخدمة في قانون الأمن الضوابط والشروط اللازمة لتنظيم شؤون الخدمة المتعلقة بالتعيينات والترقيات، والتي تحول دون تضخم عدد الضباط، إلا أن عدم تنفيذه وإصداره لوائح التنفيذية من قبل مجلس الوزراء كان أحد مسببات الخلل الحالي في توزيع الرتب العسكرية وتضخم عدد الضباط.

ويرى لعلوح أن التعيين في قوى الأمن والترقيات لها معايير وأسس، يجب أن تعتمد إلى جانب الأقدمية، ويقول: ”على الرغم من ذلك يرقى الضباط تلقائياً استناداً إلى شروط الأقدمية المتمثلة بإنهاء الحد الأدنى للمدة المقررة للبقاء في الرتبة دون النظر إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون، علماً بأن بعض شروط الترقية محالة وفقاً للقانون إلى اللوائح التنفيذية، التي لم تصدر حتى تاريخه“.

الكثير من الأرقام لا تلامس الحقيقة وتحتاج إلى تعديل في حين نفى مدير شؤون الضباط والأفراد في هيئة التنظيم والإدارة العقيد أحمد العثماني، صحة الأرقام الواردة على لسان الباحثين عويضات ولعلوح، مؤكداً اعتماد نظام جديد متبع للترقيات منذ بداية 2019، إضافة إلى تفعيل معايير الترقية، لتقليل الضغط على الرتب العليا.

يقول العثماني: ”الكثير من الأرقام لا تلامس الحقيقة وتحتاج إلى تعديل، وتم وضع آلية للاستبدال والتجنيد واعتماده من الرئيس واعتباراً من 2017 تم التوافق عليها من كافة الأجهزة الأمنية وأصبح التعيين والتدريب والتجنيد من خلال هيئة

والمهنية فيها

ويرى د. عبد الكريم أن 90% من مشكلة الموازنة خارج سيطرة قوى الأمن؛ فالأجور والرواتب تشكل 84% من موازنة الأمن وتحتاج إلى ترشيد وتنقية ورقابة على صرف الرواتب لمستحقيها ولا تخضع كثيراً لسيطرة قوى الأمن، وإنما الذي يخضع لسيطرتها ما يسمى النفقات التشغيلية عن طريق إدارة مالية عسكرية تشتري من خلال الإدارة العامة للمشتريات واللوازم والعطاءات المركزية. وهناك السلف للأجهزة الأمنية التي يجب أن تخضع لنظام مرونة في النظام المالي المبني على الشفافية والمساءلة اللاحقة، ولذلك السلف النثرية في الشركات والوزارات المدنية موجودة، والمهم أن يكون لدى قائد أي جهاز نظام يحدد صلاحيات ومستويات الصرف وعند تجديده للعهد أو السلفة لاحقاً يرفع كشف معزز بمستندات يتم التدقيق فيها والمصادقة عليها ترفض بعضها وتقبل بعضها، ولذلك فإن المهم الإجراءات في صرف هذه السلف، ومن هنا يجب التركيز أكثر على الإدارة المالية وممارستها ومستوى الشفافية والكفاءة والمهنية فيها ومن ثم الإقرار والمساءلة.

فجوة الراتب نتاج طبيعي لعملية إدارية عمرها 25 عاماً للسلطة

ولذلك فإن عبد الكريم يتابع: "إن أردنا تغيير الموازنة علينا تغيير سلسلة التشريعات، فجوة الراتب نتاج طبيعي لعملية إدارية عمرها 25 عاماً للسلطة، وبالتالي بدأت تتدحرج بشكل طبيعي إلى أن يصبح هناك تكس في الرتب العليا، ولذلك طبيعي أن تحصل الترقيات، لذلك الحل تدريجي وليس فوراً، ونبدأ بقانون خدمة القوى العسكرية وإن أردنا إزالة الفجوة علينا العودة والرجوع إلى هذا القانون ونحاول تقليل الفجوات بين الرتب، وأيضاً اعتماد نظام للترقيات وآخر للتعيينات ولا استبعد التسييس في التعيينات في السلطة ولذلك يجب البدء بنظام تعيينات شفاف يسمح بتكافؤ الفرص والرقابة لأكثر من مستوى إداري، ومن ثم الترقيات يجب وضع نظام لها وربطها بالشاغور وبالآداء".

التركيز أكثر على الإدارة المالية وممارساتها ومستوى الشفافية والكفاءة

والإيرادات التي ترد الأجهزة الأمنية في حدود ما يتلقاه من المالية العسكرية والموازنة العامة، وينفق في المالية العسكرية. وفي المواضيع الإدارية؛ فإن الديوان يدقق فيما يتعلق بتعيين الأفراد ودوامهم بالإضافة إلى أحكام الندب والإعارة".

ويقول: "من خلال تقارير الديوان يتم الخروج بمجموعة نتائج وتوصيات تقدم للجهات المعنية في الجهاز نفسه، إلا إذا ثبت للديوان وجود شبهة فساد، وفي هذه الحالة تحال القضية إلى هيئة مكافحة الفساد لاستكمال الإجراءات، والديوان في هذا المجال يتلقى الشكاوى فيما يتعلق بتجاوزات إن وجدت في الأجهزة الأمنية، وتابع الديوان مجموعة من الشكاوى في الفترة الماضية، وواحدة من المسائل المهمة التي يجب التأكيد عليها فإنه في ظل تقاريرنا الرقابية وملاحظتنا المتكررة فإنه لا يوجد نظام مالي خاص للمؤسسة الأمنية واستيعاب عنها باللائحة الاستثنائية".

ويرى أبو قرع أن "الأصل أي نظام يعتمد من مجلس الوزراء واللائحة اعتمدت من مجلس الوزراء ومؤخراً من وزير المالية وهذا إجراء يشوبه بعض العيوب، ولا شك أن لائحة إيجابيات لأن النظام المالي الفلسطيني لم يعالج مسائل تخص الأمن، فهي عالجت مجموعة من الأمور مثل بعض السقوف للمهام أو سقوف صرف الهاتف النقال ولكن مشاكلها إجازت إغلاق بعض النفقات وهذه تضعف الشفافية في إغلاق النفقات".

بعض الأجهزة ليس لها قانون خاص بالترقيات والتعيينات

وفي المسألة القانونية، فإن أبو قرع يقر أن بعض الأجهزة ما زالت حتى الآن دون قانون خاص بالترقيات والتعيينات، ويقول: "واحدة من المشاكل التي تسببت في بعض التجاوزات والمشاكل في أجهزة الأمن هي غياب الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي للأجهزة الأمنية وإن توفرت بعض الهياكل لكنها غير معتمدة وغير مطبقة، فالأصل في الترقية نص عليها قانون الخدمة في قوى الأمن أنه شغل رتبة خالية في الهيكل التنظيمي".

ويرى أبو قرع، ضرورة إقامة نظام خاص للمؤسسة الأمنية وإعادة النظر في هيكلية موازنة قطاع الأمن وفي تطبيق سياسات والالتزام بقانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بالترقية، وإقرار هياكل تنظيمية لكافة قوى الأمن والإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في قانون الأمن".

التركيز على جودة الإنفاق بدلاً من المطالبة بعقلنة الأرقام

أما الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، فإنه يرى ضرورة التوسع في الإنفاق الحكومي على أن يكون مدروساً ومبنيًا على الحاجة، والتركيز على جودة الإنفاق بدلاً من المطالبة بعقلنة الأرقام، والنظر إليها كأرقام مجردة. كما وطالب بضرورة تغيير السياسات والتشريعات من أجل تغيير الموازنة، مشيراً إلى أن الحل يأتي تدريجياً وليس فوراً، بدءاً بتعديل قانون الرتب العسكرية، وربطها بالمزايا المقدمة، إضافة إلى إصلاح نظام التعيينات على نحو شفاف يسمح بتكافؤ الفرص، والتركيز على الإدارة المالية وممارستها بدلاً من الموازنة، والنظر بعين التحص للنفقات التشغيلية، ومستوى الشفافية والكفاءة والمهنية والإقرار والمساءلة فيها.

يقول عبد الكريم: "محكمة موازنة الأمن يجب أن تخضع للأولويات، والحكم على انخفاضها أو ارتفاعها ليس له أي معنى صحيح، ولكن قد يكون لانخفاضها ظلم وبالتالي يجب أن ترتبط الموازنة بالحاجة، وفي حالات يمكن اعتماد موازنة طوارئ قد ترتفع فيها الموازنة، ويجب أن لا نكون أسرى لما يقال بأن الأمن يستحوذ على الموازنة، فالقصة أكثر من عقلنة الرقم والإنفاق، يجب التركيز على جودة الإنفاق، وانخفاض موازنة الأمن بسبب التقاعد الاختياري، وعملياً في الأمن بالذات الراتب يجر النفقات التشغيلية، ولذلك الموظف هو محور النفقة التشغيلية وبالتالي من الطبيعي أن تقل النفقة التشغيلية عند التسريح أو التقاعد الاختياري".

الجهة	عدد العاملين	عدد الضباط	نسبة الضباط	عدد صف	نسبة صف	عدد الجنود	نسبة الجنود
الشرطة	18105	7567	42%	10175	56%	362	2%
قوات الأمن الوطني	16183	4756	29%	10879	67%	548	3%
الأمن الوقائي	5915	3455	58%	2200	37%	260	4%
المخابرات	5866	3090	53%	2431	41%	345	6%
الحرس الرئاسي	5838	2140	37%	3232	55%	466	8%
الاستخبارات العسكرية	2918	1187	41%	1657	57%	74	3%
الدفاع المدني	1685	569	34%	1063	63%	308	18%
الهيئات والإدارات المركزية والفرعية	9017	5077	56%	3618	40%	322	4%
المجموع	65572	27841		35255		2685	

الإنفاق الفعلي على بنود الموازنة للعامين 2016-2017				
مليون شيكل				
الإدارة المالية المركزية	2016		2017	
	الإنفاق الفعلي	%	الإنفاق الفعلي	%
رواتب	3238	101	3091	99
نفقات تشغيلية	190	63	211	75
نفقات تحويلية	327	103	315	94
نفقات رأسمالية	3.7	53	3	43

تقرير

الأمهات يتعرضن للعنف ويمارسن عنفاً أكثر من الآباء ضد أطفالهن

ارتفاع العنف في المجتمع الفلسطيني يهدد السلم الأهلي وتماسكه وينذر بكارثة مجتمعية

- 13% نسبة انتشار العنف بين الرجال الأزواج بحسب ما صرحت به زوجاتهم
- منظومة تحتاج إلى تدخل شمولي متعدد الأبعاد لأن العنف متعدد الأنواع
- التدخل الحقيقي لمنع حدوث العنف، وليس إنجازاً أن تكون المؤسسات جاهزة لأي حالة معنفة
- تقوية الإطار التشريعي بإقرار عقوبات تتناسب مع مستوى الجرائم والعنف المرتكب
- تفعيل أكثر لنظام التحويل الوطني

لم يصلن أو تعرضن للعنف والتزمن الصمت مربع كبير ومخيف، لذلك يجب أن يكون لدينا ثقافة التبليغ ودورنا أن نوفر للأسر المعرفة حول كيف ولمن تبليغ، فليست كل الأسر لديها إطلاقة على منظومة المراكز والحكومة والوزارات، فليتنا تشجيع الناس على اللجوء والإبلاغ لأنه كلما تمكنا من التدخل يمكننا أن ننقذ أرواحاً، وخلال التدخل الأساسي مع الناجيات من العنف استطعنا على الأقل أن نضع حداً للعنف ونحمي أرواحهن وحياتهن، ومعظم التدخلات حققت نتائجها ولكن الانعكاسات كانت قليلة.

ويأسف وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، أنه على الرغم من إعادة دمج بعض الحالات اللواتي تعرضن للعنف ووضع الحلول القانونية والاجتماعية مع الأسرة، إلا أنه وبعد فترة كانت الانتكاسة بتعرضهن مرة أخرى للعنف أو للقتل وإن كان ذلك بنسب قليلة جداً، ونستمر في المتابعة عن طريق مرشدي حماية المرأة، ونعتقد أننا نسير بالمسار الصحيح ولكن بحاجة إلى استثمار أوسع نطاقاً في البنية التحتية لحماية المرأة والتركيز على الأنشطة الثقافية والمجتمعية، وإن كان محور حمايتها هي الأسرة بالأساس، ولكن إذا كانت الأسرة هي مصدر الخطر فهي مشكلة كبيرة.

النساء أكثر جرأة في التبليغ عن تعرضهن للعنف من الرجال

وأظهرت النتائج، أن 13% نسبة انتشار العنف بين الرجال الأزواج حسب ما أفادت به النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج، فيما إذا قمن بممارسة شكل من أشكال العنف ضد أزواجهن، 34% منه عنف نفسي، و10% عنف جسدي، و7% عنف اجتماعي.

ويقول وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، أنهم لم يستثمروا كثيراً في العنف الممارس ضد الرجل أو حتى أنهم ركزوا إذا كان هناك عنف ضد الرجل، ولكنه في الوقت نفسه يقول "لا يوجد عندنا أحد يبلغ عن ذلك، لأن ثقافة عدم الإبلاغ مشكلة حتى في العنف ضد النساء، وجزء كبير من إحصاءاتنا نعتمد فيها على ما تبليغ عنه الأسر، وعندنا خشية كبيرة أن حالات كثيرة من العنف لا يبلغ عنها فستسقط حتماً".

يبدي مسؤولون قلقهم من انتشار ظاهرة العنف بكافة أشكاله وأصنافه بحق الأطفال والنساء والمعاقين وكبار السن في المجتمع الفلسطيني، وإن كانت نسبها قد انخفضت قليلاً عن الأعوام الثمانية السابقة، لكنهم يعترفون أنها ما زالت مرتفعة بشكل يثير الريبة والقلق ويهدد السلم الأهلي.

خاص - الحدث

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعلن نهاية الأسبوع الماضي، نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، والتي أظهرت أن نحو 68% من الأطفال الذكور و62% للإناث تحت عمر 11 عاماً، هم الأكثر عرضة للعنف من قبل الشخص المسؤول عن رعايتهم. إضافة إلى أن 17% من الأطفال بين 12-17 عاماً تعرضوا للعنف الجسدي من قبل أحد المعلمين أو المعلمات، بواقع 26% للذكور تنخفض إلى 7% للإناث.

النساء أكثر عرضة للعنف وهن أكثر عنفاً بحق أطفالهن

ومن الغريب والمفارقات، أن النتائج أكدت أن الأمهات هن أكثر عنفاً من الآباء ضد الأطفال، بالرغم من تعرض 29% منهن للعنف المجتمعي، وأن واحدة من كل ثلاثة نساء (27%) تعرضت لواحد من أشكال العنف على يد الزوج، بواقع 17.8% عنف جسدي و56.5% تعرضن لعنف نفسي و8.8% لعنف جنسي، فيما بلغت النسبة الكلية لتعرض النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج للعنف من قبل الزوج 37% في المسح السابق في العام 2011.

نسب عنف محلية مقلقة في مجتمع ما زال يبرز تحت نير الاحتلال

وإن كان يقر ويعترف وكيل وزارة التنمية الاجتماعية داود الديك في تعقيبه (للحدث) على نتائج المسح، بأن هذه النسبة ما زالت عالية وتبقى حسب وصفه مقلقة "لأننا لا نريد ولا نحيد ولا نرى مجتمعنا الفلسطيني بهذا القدر من العنف المحلي.

يقول الديك: "بغض النظر عن مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والدولية والمجتمع المدني، لكن لا أستطيع تجاهل انخفاض نسب العنف ضد النساء والتي كانت 37% في العام 2011، إثر الجهد المبذول، ما أدى إلى انخفاضها وإن كانت غير مرضية".

ويأمل الديك، أن تصل الجهود المبذولة إلى صفر عنف في المجتمع الفلسطيني، لكنه يقول مستدركا "هذا لا يتأتى وغير متاح في المرحلة الحالية وحتى خلال السنوات القادمة: لأننا نحتاج إلى جهود أوسع نطاقاً وأوسع، ومحاصرة قدر المستطاع الأسباب المولدة للعنف سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية".

التستر على العنف خشية من الفضيحة

ويؤكد الديك على أن الثقافة السائدة في المجتمع حول التبليغ عن العنف والإبذاء الممارس، هي التستر عليه خوفاً من الفضيحة، وتحاول الأسر الفلسطينية حلها داخلياً، وهذا الواقع يجعله يخشى من أن يؤثر على نسب العنف أو عدد الحالات التي يمكنها أن تصل المؤسسات المعنية، "وعلى الأقل تم التدخل مع الحالات التي وصلت لحماية حياتها قبل وضع خطة علاج لها مع الأسرة والمجتمع، واللواتي

رويال كلوب

الملكية الأردنية
ROYAL JORDANIAN



أصدروا واستخدموا بطاقة أميكي وأحصلوا على

15,000

جمّعوا أميالكم ... وسافروا وين ما بدكم

تنتهي الحملة بتاريخ 2019/12/31

خاصة لشروط الحملة وأحكام البنك



1700-150-150 or +970-2-294-6420

BOP1960 | www.bankofpalestine.com

للمزيد من المعلومات

رحلتكم .. من مشترياتكم



داود الديك



رندة سنيورة



علا عوض

الأبعاد لأن العنف متعدد الأنواع“.

زيادة الخطط والبرامج لخفض نسب العنف

في حين تؤكد سنيورة، أنه كلما زادت الخطط والبرامج المعنية والتدخلات الرسمية من أجل مجابهة العنف، ستخفض نسب العنف في المجتمع. وتري سنيورة، أن الطريق للمستقبل في كيف يمكن العمل من أجل تخفيض هذه النسبة لأنها ما زالت مرتفعة، حيث إن ثلث النساء تعرضن لأشكال العنف في مرحلة من مراحل حياتهن أو خلال حياتهن الزوجية وداخل الأسرة.

العمل ضمن منظومة متكاملة وتكاتف بما يمكن أن يحدث تغييرا

بينما ترى عوض أن المطلوب هو تكاتف جهود كبيرة، حتى تكون الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي والأسرة والمدارس كمنظومة متكاملة قادرة على إحداث التغيير، وقالت جازمة: ”بغير هذا لا يمكن أن يكون هناك تقدم يذكر، إذ يجب العمل ضمن منظومة متكاملة وتكاتف بما يمكن أن يحدث تغييرا وغير هذا لن يحقق أي تغيير“.

تقول عوض: ”يعد العنف ظاهرة صعبة ومعقدة تحتاج إلى قوة خارقة وإرادة صلبة لنتمكن من صنع التغيير وإحداث اختراق حقيقي ينقلنا من مرحلة التوصيف للظاهرة إلى مرحلة العلاج الفعلي، وهذا لن يأتي إلا بتكاتف جهودنا وتكاملها وتغيير المنظومة المجتمعية كاملة بدءا من الفرد والأسرة وصولا إلى المجتمع ومؤسساته كافة“.

تقوية الإطار التشريعي

ويتابع الديك في طرحه مجالات التدخل بقوله: ”دورنا الأساسي غير مساعدة الأسر الفقيرة، إننا لآعب أساسي في حماية المرأة المعنفة من خلال التعليم والوضع الاقتصادي والثقافي للتعديل السلوكي، والمطلوب تقوية الإطار التشريعي وهو عمليا قيد الإنجاز حاليا، ويجب أن يكون هناك عقوبات تتناسب مع مستوى الجرائم والعنف الذي يرتكب، وهناك أمل بأن يتم إنجازه قريبا عندما يصادق الرئيس عباس على قانون حماية الأسرة من العنف“.

تفعيل نظام التحويل الوطني وتوفير مراكز حماية كافية

ويحث الديك على تفعيل أكثر لنظام التحويل الوطن ووضوح في تقديم الخدمات المؤسسية وسلاسة في الحصول عليها، إضافة إلى توفير مراكز الحماية لحماية كل الفئات التي تتعرض للعنف، ولذلك يؤكد الديك بقوله ”شرعنا بمراجعة نظام مراكز الحماية من خلال اللجنة التوجيهية المسؤولة عنها وتعريف الحالات الصعبة والحق في الحياة وتقرير المصير، فالنظام لا يشمل مجموعة من الفئات لا يقدم لها الحماية (كقضية الإتجار بالبشر واللواتي لديهن مشكلة في الدعارة)، هذه الفئات يجب أن يخصص لها مراكز ونظام يغطيها، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة (الثقافة، التعليم، الوضع الاقتصادي، مكافحة الفقر، الإطار التشريعي وقوانين وعقوبات رادعة إضافة إلى أدوات ومراكز الحماية ونظام التحويل)، فهي منظومة تحتاج إلى تدخل شمولي متعدد

كافة أشكال العنف الاقتصادي والنفسي والجنسي مرفوضة

بينما ترى المديرية العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني رندا سنيورة، وجود انخفاض في العنف الممارس في المجتمع ضد النساء على وجه التحديد من 37% إلى 29%، معتبرة أن هذا الانخفاض مهم كثيرا ويدل على الوعي المجتمعي بأنه لم يعد فهم العنف في المجتمع محدودا بالعنف الجسدي وإنما توسع ليشمل كافة أشكال العنف الاقتصادي والنفسي والجنسي التي هي مرفوضة، الممارسة ليست فقط ضد النساء وإنما تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال والرجال داخل الأسرة وفي الشارع والعمل والمدارس.

ارتفاع الإهمال الصحي والإساءة النفسية لكبار السن

أما رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء علا عوض، فإنها ترى أن الانخفاض الحاصل في نسب العنف عن مسح عام 2011 يدل على جهد حكومي ومجتمعي، لكنها تؤكد أن هذه النتائج (الانخفاض) غير مرضية، حيث تتعرض 3 نساء من كل 10 للعنف وهذه نسبة مرتفعة كثيرا.

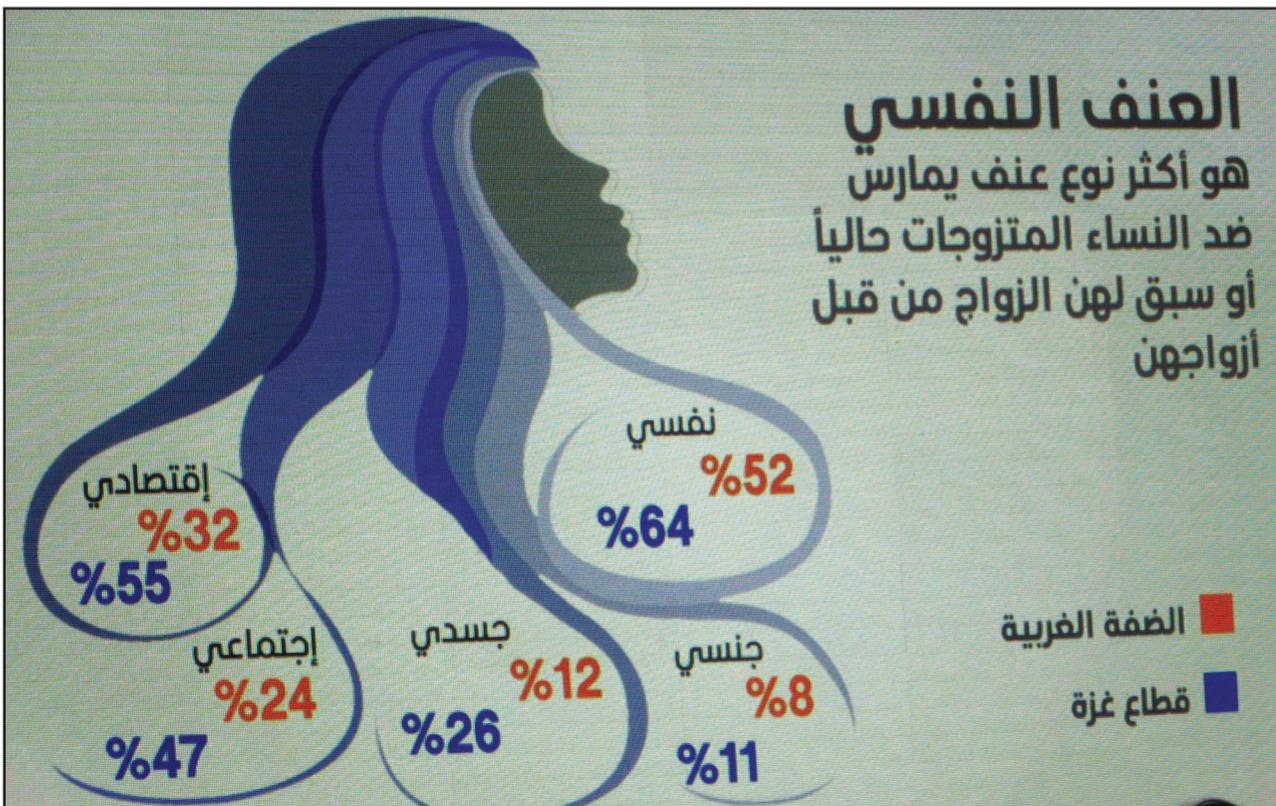
ولفت انتباه عوض، ارتفاع الإهمال الصحي والإساءة النفسية لكبار السن، حيث تعرض 22% من كبار السن للإهمال الصحي منهم 24% إناث مقابل 19% ذكور، إضافة إلى 8% من كبار السن ”65 سنة فأكثر تعرضوا لأحد أنواع الإساءة من قبل أحد أفراد الأسرة، كما ارتفعت النسبة تجاه الأفراد غير المتزوجين، وترى أنه يجب الأخذ بالاعتبار أن ذوي الإعاقة من النساء يتعرضن للعنف بحوالي 40% وهي نسبة مرتفعة كثيرا ويجب التوقف عندها.

متطلبات الوصول إلى صفر عنف في المجتمع الفلسطيني

ويرى وكيل وزارة التنمية الاجتماعية، أن المطلوب وطنيا، المزيد من الاستثمارات والجهد والخطط والبرامج منذ الطفولة المبكرة، لأن الجزء المتعلق بالعنف المرتبط بالتنشئة والثقافة وتعزيز التمييز ضد المرأة لا يتغير إلا بالاستثمار في الطفولة المبكرة حتى ما قبل المدرسة، يرافق ذلك التركيز في النظام التعليمي على القيم والتنشئة في المدارس وسلوكيات الطالبات والطلاب والاستثمار في التعليم وصولا إلى مجتمع يخلو من العنف والقسوة والضرب والإيذاء والإساءة.

الفقر أحد مولدات العنف

ويشدد الديك على أن التدخل الحقيقي يكمن في منع حدوث العنف، وليس إنجازا أن نكون جاهزين لاستقبال أية حالة عنف، إضافة إلى دعم الأسر اقتصاديا. ويقول: ”الفقر أحد مولدات العنف وهذا يتوجب علينا أن ندعم الأسر الفلسطينية الفقيرة ببرامجنا المتعلقة بالحماية الاجتماعية“.



nutella®

FERRERO

ادهنهما على الخبز
وتلذذ بفطور مثالي



قراءة سريعة في تجارة فلسطين الخارجية: هل هناك فرصة لإعادة الهيكلة؟

سمير حليبة

ما نسبته 60% من إجمالي قيمة الصادرات، بتراجع كبير عن العام 2017، حين بلغت 74% من إجمالي الصادرات. ومع أن هذه الأرقام قد تؤدي للاستنتاج أن أعدادا أكبر من المستوردين ومن السلع يعاد تصديرها إلى إسرائيل، إلا أن هذه الظاهرة بحاجة لفحص مكثف قبل الوصول إلى استنتاجات تتعلق بالسياسات التجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وجاءت الواردات الفلسطينية تأتي من عشر دول رئيسية في العام 2018، مع تبيان الفوارق لعام 2017.

أهم الدول المصدرة لفلسطين في عام 2018

الدولة	المبلغ	نسبة التغير عن 2017
إسرائيل	3632 مليون دولار	+12%
تركيا	658 مليون دولار	+11%
الصين	425 مليون دولار	-1%
ألمانيا	209 مليون دولار	-3%
الأردن	189 مليون دولار	+12%
فرنسا	110 مليون دولار	+39%
إيطاليا	110 مليون دولار	+3%
مصر	94 مليون دولار	+35%
أوكرانيا	89 مليون دولار	+34%
السعودية	88 مليون دولار	+11%

وتشكل الواردات من إسرائيل ما نسبته 55.5 من إجمالي الواردات، بينما الواردات من الدول العربية بلغت 6%، ومن أوروبا حوالي 8%. أما الصادرات الفلسطينية في عام 2018 للدول العشر الأولى، مع تبيان نسبة التغير عن 2017 فكانت كالتالي:

الدولة	المبلغ	نسبة التغير عن 2017
إسرائيل	967 مليون دولار	+10%
الأردن	74 مليون دولار	-5%
الإمارات العربية	26 مليون دولار	-1%

تنوعت قدرة الدول على التعامل مع الهزات الاقتصادية وخاصة خلال الأزمات الكبرى، مثل أزمة 2008 في أمريكا وباقي دول العالم، ثم في الأزمة اللاحقة في 2012 والتي ضربت أوروبا بشكل رئيسي. واتضح خلال هذه الأزمات أن طبيعة الأثر الذي تركته هذه الأزمات على أيرلندا مثلا اختلفت تماما عن آثارها المدمرة على اليونان وإيطاليا وإسبانيا على سبيل المثال.

وقد أصبح شعار بناء مناعة الاقتصاد الوطني وتحليه بالمرونة والديناميكية في التعامل مع الضغوط الخارجية، هو الدرس الرئيس وجوهر السياسات الاقتصادية التي تبنتها مختلف الدول بعد هذه الأزمات.

وفي الحالة الفلسطينية، وهي حالة اقتصادية نادرة من حيث أنها تتعرض بشكل دائم ومتلاحق لضغوط سياسية متنوعة وحصار وضغوط اقتصادية مختلفة في ظل وضع أممي بعيد عن الاستقرار والديمومة، ولهذا فهي تحتاج إلى بناء عناصر المناعة في اقتصادها، بما يؤهلها ويسلحها لمقاومة الضغوط المختلفة (وهي كثيرة)، في ظل احتلال طويل المدى، وصراع قد يمتد لأجيال قادمة.

ويبرز من بين هذه العناصر بشكل خاص، تركيز الاهتمام على بناء قاعدة إنتاجية عريضة للاقتصاد، وتستند لمصادر محلية موثوقة، وبناء أسواق وبدائل متنوعة ومتكاملة تصمد في وجه الأزمات، وبناء كادر بشري مرن ومتعدد المهارات يستطيع التنقل من قطاع إلى آخر حسب الاحتياج.

وفي التجربة الفلسطينية، لم نستطع (لأسباب خارجية، أولا: تعود للاحتلال، وداخلية تعود لغياب الرؤية والإرادة) أن نستثمر مصادرها المحلية بشكل جيد، وهذا يشمل الأرض والمياه والمصادر الأخرى الطبيعية. وثانيا لم نستطع الحفاظ على أسواقنا بسبب إجراءات ضم القدس لإسرائيل في عام 1981 أو فصل غزة عن الضفة بعد انقلاب 2007، أو دعم المنتج المحلي والسوق المحلي في مواجهة تعول المنتجات الإسرائيلية، أو دعم الصادرات الفلسطينية في أسواقها الخارجية بشكل كاف. وثالثا: فإن كادرنا البشري قد تم تأهيله وتدريبه لسوق آخر ولم ننتج سوى خريجي جامعات غير مطلوبين للسوق المحلي.

ولم نستثمر بشكل كاف في التدريب المهني والفني والتقني، وهو صاحب الطلب العالي في السوق الفلسطيني.

وبالطبع فإن ذلك كله تم في غفلة عمرها 25 عاما، مرت على صانع القرار السياسي الفلسطيني، وكذلك على أغلب الحكومات المتعاقبة، كان فيها للفعل السياسي والأمني مركز الصدارة، بينما ظل الفعل الاقتصادي في الخلفية، وأولوية ثانوية في الموازنات الحكومية بالرغم من آلاف الصفحات من الخطط الثلاثية والخمسية الحكومية التي امتلأت فيها بيانات مجالس الوزراء المتعاقبة واجتماعات الدول المانحة (AHLC).

في هذه القراءة السريعة، لعنصر واحد من العناصر الثلاثة المكونة لاقتصاد الإنتاج، وبالتركيز على جزء من السوق يتعلق بالتجارة الخارجية وانعكاساتها في بناء قطاعات محلية منتجة في إطار مشروع لإحلال الواردات التي يمكن استبدالها بالمنتج الوطني؛ فإننا نستند إلى التقرير الرسمي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال شهر أكتوبر الماضي، والمتعلق بـ "إحصاءات التجارة الخارجية للسلع والخدمات لعام 2018"، ولا يشمل التقرير بالطبع الجزء من محافظة القدس الذي تم ضمه لإسرائيل عام 1981.

ويذكر التقرير أن واردات فلسطين قد ارتفعت في العام 2018 عن العام 2017؛ حيث بلغت 6340 مليون دولار بارتفاع نسبته 11.7%، بينما بلغت الصادرات الفلسطينية 1.156 مليون دولار بارتفاع نسبته 8.5% عن العام السابق 2017، واللافت للانتباه في هذا التقرير أن قيمة واردات قطاع غزة قد بلغت 640 مليون دولار، أي أن حصة الفرد في غزة من الواردات كانت 320 دولارا سنويا، حينما وصلت قيمتها في الضفة الغربية إلى 2000 دولار للفرد سنويا. وبالطبع فإن قيمة صادرات غزة لا تذكر لأسباب تتعلق بالحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2007. والملفت أيضا للانتباه (والقلق): هو أن الصادرات وطنية المنشأ قد بلغت عام 2018

كيا ستونيك

كروس أووفر مدمجة وذكية



The Brave Vanguard

STONIC



The Power to Surprise

الخبيل بيت لحم جنين نابلس بيتونيا رام الله
02-2213422 02-2762424 04-2431030 09-2329191 02-2961030 02-2960753

السعودية	21 مليون دولار	38+ %
أمريكا	14.5 مليون دولار	4.5+ %
الكويت	9 مليون دولار	3+ %
تركيا	8 مليون دولار	-
قطر	7 مليون دولار	7- %
بريطانيا	6.5 مليون دولار	-
ألمانيا	2 مليون دولار	22+ %

4- الأدوية وملحقاتها: بلغ استيراد فلسطين من الأدوية 138 مليون دولار، والفيتامينات 10 مليون دولار وملحقاتها 39 مليون دولار، في ظل صناعة ومصانع أدوية عربية وتصديرية. وبالطبع وبدون وهم أن تستطيع فلسطين إحلال كل الواردات بما هي فيه من بلد صغير بمقدرات محدودة، إلا أن فحص هذا الموضوع بين وزارة الصحة الفلسطينية وممثلي مصانع الأدوية وقطاع الصيدلة والمستشفيات في فلسطين هو المدخل الأهم لفحص كيف يمكن تخفيض نسبة الاستيراد هذه عبر دعم الاستثمار في قطاع الصناعة الدوائية وملحقاتها.

5- منتجات السكاكر والبسكويت والخبز: بلغت مستورداتنا من هذه السلع حوالي 170 مليون، منها 85 مليون خبز وويفر بسكويت، وسباغيتي 7 مليون، ومحضرات دقيق 43 مليون، وكورنفلينكس 9 مليون، وسكر 40 مليون. أما الشوكولاتة والكاكاو فاستيرادنا منها بلغ 96 مليون. وهنا نحن أمام توسع في حجم استهلاك كبير يحتاج لتوجيه أوسع من جمعيات حماية المستهلك إضافة لفحص خيارات الاستثمار المتاحة مع الشركات العاملة في هذا القطاع.

6- السجائر والتبغ: بلغ استيراد فلسطين 172 مليون دولار أمريكي، ويعتبر هذا القطاع من أهم وأخطر القطاعات بسبب كثافة الضريبة المفروضة عليه، بما يحقق دخلا كبيرا للحكومة الفلسطينية، وفي نفس الوقت يشكل خطرا كبيرا على الصحة، ويحتاج لبناء علاقة تنافسية دقيقة مع المنتج المحلي، (سواء مع مزارعي التبغ أو شركة سجائر القدس)، وأيضا تقع المسؤولية بشكل كبير على وزارتي الزراعة والاقتصاد الوطني مع منتجي وموزعي السجائر، وكذلك مع منتجي التبغ.

7- العلف وأغذية الحيوانات: تبلغ وارداتنا من العلف وأغذية الحيوانات 261 مليون دولار أمريكي، وقد تكون معظمها من الحبوب المستوردة من أوكرانيا وغيرها من الدول، إلا أن الواضح أن قدرة صناعة الأعلاف المحلية على تغطية احتياجات السوق المحلي ما زالت محدودة وتحتاج لدعم ومساندة من الحكومة لأسباب متنوعة، أهمها عدم قدرة المنتج الفلسطيني على استيراد كميات تجارية كبيرة من المواد الأولية في ظل غياب وسائل التمويل والتخزين لوقت كاف، مما يرفع سعر المواد الأولية ويضعف القدرة التنافسية لها مع المصانع الإسرائيلية، وينطبق نفس الموضوع على صناعة الدقيق، حيث تواجه منافسة غير عادلة من قبل التجار والمنتجين الإسرائيليين لنفس الأسباب. إن إقامة صهاريج تخزين للمواد الأولية على الحدود مع إسرائيل وتمويلها بشكل كاف يفتح الباب ويبقي الباب لتخفيض حجم الاستيراد من الأعلاف المصنعة من إسرائيل، ويبقى الباب مفتوحا للاستيراد للمواد الأولية من كل دول العالم.

8- البيض: بلغ استيراد البيض 25 مليون في العام 2018، أما الدجاج فقد بلغ 9 مليون، وهذا في ظل وجود استثمار ومزارع متطورة في هذا المجال. وأشير لكل عمليات إغراق السوق الفلسطيني وضرب المنتج الوطني خلال السنوات الماضية وشكوى المنتجين الدائمة من عدم قدرة الأجهزة الرقابية للسلطة الوطنية على توفير الحماية المطلوبة أو تنظيم عملية الاستيراد وحماية السوق من الإغراق. أعتقد أيضا، أن هذا القطاع يمكن أن يكون مجالا لشراكة فاعلة مع وزارة الزراعة الفلسطينية والضابطة الجمركية ومع القطاع الخاص المنتج للحوم البيضاء والبيض.

9- الحديد ومنتجاته: ويبلغ استيرادنا من الحديد ومنتجاته 390 مليون دولار، منه قضبان البناء بـ 100 مليون ومنه موارد متنوعة 60 مليون دولار، وأسطوانات وأسلاك وغيرها. وتكاد فلسطين لا تملك مصنعا واحدا للحديد باعتباره استثمارا كبيرا وبحاجة لطاقة كهربائية كبيرة لتشغيله. أعتقد أن المطلوب في هذا القطاع هو شراكة مع إحدى المصانع الأردنية أو السعودية للبدء بمصنع لصهر الحديد وتشكيله، والعمل على توفير الطاقة الكهربائية اللازمة له للتشغيل. ويترك الموضوع للقطاع الخاص لفحص جدوى هذا المشروع، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني لتخفيض أجزاء من الاستيراد الفلسطيني الكبير من الحديد.

10- الحجر والرخام: تستورد فلسطين ما قيمته 110 مليون دولار من البلاط وحجر البناء مقارنة بـ 184 مليون من الصادرات، في الوقت الذي ينتشر فيه 1200 مصنع ومشغل في قطاع الحجر والرخام في فلسطين. إن تنظيم هذا القطاع لحماية ما تبقى من شركاته الواعدة والمنتجة بل هو أكبر قطاع تصديري؛ هو مسؤولية كبيرة على وزارة الاقتصاد الوطني، وإن حجم العمل المطلوب في هذا القطاع لن يكون فقط في حمايته من الواردات بل في دعم صادراته وإنتاجه المحلي.

في النهاية، قد يكون اختيار القطاعات المذكورة غير عادل لقطاعات أخرى، أو تكون الأرقام المذكورة غير دقيقة تماما لأنها تعكس الأرقام الجمركية والتي تحتوي أكثر من سلعة، إن الأهم في هذه القراءة، هو توجيه المستثمر وصاحب القرار لإمكانية توسيع المنتج المحلي على حساب المستورد. وتوسيع الصادرات محلية المنشأ على حساب المعاد تصديره، وتشغيل أكبر عدد من العمالة الفلسطينية في مشاريع إنتاجية محلية.

وبالطبع، قد يقول البعض إن المحددات الإسرائيلية دائما تقف عقبة أمام هذه الاحتمالات؛ إلا أن تجربة العديد من الاستثمارات والفرص ومنها زراعة النخيل والأعشاب وصناعة الأسمنت؛ تشهد أن هذه الاحتمالات تبقى واعدة بقدر ما توفرت الإرادة الفلسطينية سواء للحكومة وأجهزتها أو للقطاع الخاص المحلي وشبكات من المستثمرين الإقليميين والأجانب.

ويلاحظ أن قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية والإسلامية قد زادت عن 150 مليون دولار، أي حوالي 13% من إجمالي الصادرات. أما إسرائيل؛ فإنها تستورد حوالي 83.6% من الصادرات الفلسطينية أو المعاد تصديرها. ويمكن بعد فحص ومراجعة هذا الرقم الأخير أن تهبط الصادرات الفلسطينية ذات المنشأ الفلسطيني إلى إسرائيل حوالي 55% من الصادرات الفلسطينية فقط.

إلا أن نظرة تفصيلية على الواردات الفلسطينية تفتح الباب لعشرات الفرص والمشاريع التي يمكن للمستثمرين المحليين والعرب (وكذلك الحكومة الفلسطينية وصندوق الاستثمار)، أن تفحص خيارات الاستثمار المتاحة بقوة وعمق. وبالطبع فإنني أعتقد أن سياسة حكومية في مجال الطاقة البديلة تستهدف تخفيض استيرادنا من الكهرباء من إسرائيل، على سبيل المثال من رقم 558 مليون دولار إلى أرقام تتراجع سنويا حسب قدرتنا الاستيعابية لتوسيع قطاع الطاقة البديلة، مع العلم أن سرعة الإنجاز في هذا القطاع ما زالت بطيئة لأسباب متنوعة أو تحتاج لقوة اندفاع حكومي ومن القطاع الخاص مبنية على أهداف محددة مسبقا سنويا.

وفي نفس المجال، فإن استيرادنا من المشتقات البترولية والغاز والزيوت المعدنية وغيرها يزيد عن 1260 مليون دولار، وهو رقم يجب أن نحصه بالتفصيل، وفحص الخيارات المتاحة منذ زمن، وتبقى المسؤولية حكومية بالطبع في هذا المجال.

أما الإسمنت، ويبلغ استيرادنا منه 193 مليون دولار أمريكي؛ فهو السلعة المرشحة بشكل قوي لتغييرات في بنية الاستيراد فيها، باستبدال المصدر الإسرائيلي الوحيد بمصادر أخرى، أو باستبدال الاستيراد بالإنتاج من خلال مطحنة "كلنكر" واحدة أو أكثر خلال الأعوام (-2020 2021).

وبهذا إذا تم استثناء الواردات الحكومية والتي تصل إلى أقل من ثلث الواردات الفلسطينية تقريبا؛ فإن هناك متسعا كبيرا لتغييرات في بنية الاستيراد وإحلالا لمئات الملايين من المستوردات واستبدالها بمصادر عربية وإسلامية أو بمنتجات محلية، ويمكن الاستشهاد لعشرة مواد أساسية ثبت أن لفلسطين فيها قدرة إنتاجية حالية أو ممكنة، ويمكن أن نبدأ بها لثلاث سنوات قادمة وفحص النتائج سنويا، بمشاركة جمهور استهلاكي واثق بقدرة قطاعه الخاص، وجاهز لدعم المنتج الوطني في إطار من العهد المتبادل والثقة المشتركة بينهما.

1- الخضار والفواكة: تستورد فلسطين ما يقارب 206 مليون دولار سنويا من الخضار والفواكة، ومنها التمور والأفوكادو بقيمة 39 مليون دولار، وتفاح وانجاص بقيمة 26 مليون دولار، وحمضيات بقيمة 12 مليون دولار، وبطاطا بقيمة 5 مليون دولار، وثوم بقيمة 5 مليون دولار. فهل يمكن لوزارة الزراعة تركيز الجهد مع ممثلي المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي لتخفيض هذه الأرقام سنويا واستبدالها بإنتاج فلسطيني منافس من حيث الجودة والسعر؟

2- العصير والمشروبات الغازية والمياه المعدنية: يبلغ إجمالي استيرادنا من المياه الغازية 84 مليون دولار، والمياه المعدنية 68 مليون دولار، والعصير 14 مليون دولار، وهي أرقام كبيرة في حال مقارنتها بوجود عدد كبير من المصانع المحلية القادرة على توسيع استثماراتها لتغطية هذا السوق الواسع والكبير. وبالطبع فالمسؤولية كبيرة على وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع القطاع الخاص للوصول لخطة ثلاثية لتخفيض هذا الرقم غير المبرر والاستثمار في توسيع خطوط الإنتاج وإقامة مصانع جديدة في هذا القطاع.

3- الألبان والأجبان: وصل استيرادنا من الألبان والأجبان (ومعظمه من إسرائيل) إلى 80 مليون دولار، شاملا الزبدة والألبان المحلاة والأجبان، في ظل وجود صناعة فلسطينية رائدة في كل هذه القطاعات. وينطبق عليها ما ينطبق على صناعة المشروبات من حوار وخطة ثلاثية للاستثمار بين وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة، وبين القطاع الخاص في هذا المجال الهام.

الحدث

الفلسطيني

صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

موقع جديد برؤية جديدة

www.alhadath.ps

مجالات الثورة المستحيلة

عبد الرحيم الشيخ

في روايته «خسوف بدر الدين»، يدشن باسم خندقجي منحني تعويضاً للحرية من داخل الأسر على المستويات النفسية، والثقافية، والسياسية، وفي إطار جمالي يعز نظيره في كتابات الحركة الفلسطينية الأسيرة. وإن كان للداخل المنني في الرواية أن يطرح أسئلته، التي ستشكل مستويات التحليل النقدي، فإن للخارج السياقي أسئلته، إذ: كيف لأسير فلسطيني ماركسي قضى خمسة عشر عاماً في السجون الصهيونية، ومحكومية، بثلاثة مؤبدات، لا تزال مفتوحة على الحرية، في فلسطين القرن الحادي والعشرين-المحتلة... أن يقيم كومونة صوفية في القرن الرابع عشر: يبزغ حلمها الرومانسي في القاهرة العربية، وتتبلور أطرها الإيديولوجية في تبريز الفارسية، ويتحقق مشروعها السياسي في أدرنه التركية؛ وأية أقتعة يلبسها الروائي للسرد في سياق إمبراطوري، دون أن يلبسها، سيكون بوسعها تحقيق الجمالية الثورية حين تكبو الثورة؟ وهل يمكن لـ«خمر السلطة أن يوضع في أكواب العدل» حين لا يكتفي الصوفي بالتنافس على مملكة السماء، ويتورط في التنازع على ملك الأرض؟ لا يجيب الروائي، بل يجمع أطراف العنف الرغبوي والرمزي والثوري، يتخللها عنف جمالي، يتيح للفلسطيني أن يكون «منتصراً باللغة» والتاريخ في أن معاً.

ينطلق خندقجي في تشكيل منظومة العنف الثوري خاصته من مسلمة مؤداها أن معنى الثورة ومبناها إنما ينبعان من الذات، ويتحصّلان عن فعلها المحض، وهو ما يوجزه في ختام الرواية بالقول، على لسان بطله بدر الدين، مخاطباً رفاقه: «ثوروا على أنفسكم... أنا باكورة الشر والرفض. يكفيني أن ألهمهم. أن أعزز إيمانهم بقدراتهم». فالثورة نار، تأتي من الداخل المضيء وعليه، أولاً، ومن ثم يطال شررها الخارج المظلم، لتنيره. ولتحقيق هذه الثورة، يتمحور الخط الحكائي للرواية حول حياة بدر الدين محمود ابن قاضي سيماونة في أدرنه التركية، وأم سبئية من أصل إغريقي، توفيت أثناء ولادته، ولم يعرف اسمها، لكنه جمع اللغة والجمال بطرفيه المشرقي والمغربي. ففي ثلاثة أقسام، وأحد عشر فصلاً، تسرد الرواية مصفوفة العصيان التي يمارسها بدر الدين في ثلاث حواضر إمبراطورية: القاهرة، وتبريز، وأدرنه، حيث تتبدى إمكانات مختلفة لثورة مغايرة في كل حاضرة، تبدأ ببعثه وتنتهي باستشهاده الملتبس، على شكل خسوف يسوعي، يعد بقيامه أكيدة. وعليه، فإن ثمة ثلاثة مجالات يمارس فيها البطل ثورته، يتميز كل منها بنوع خاص من العنف يستهدف مواجهة نوع خاص من السلطة وممارسة العصيان ضده في مجال إمبراطوري محدد: العنف الرغبوي في المجال القاهري، والعنف الرمزي في المجال التبريزي، والعنف الثوري في المجال الأدرني.

العنف الرغبوي في المجال القاهري

بعد ترحاله في العديد المراكز الصوفية في نواحي الإمبراطورية الإسلامية، تحقيقاً لوصية والده في طلب العلم، يأتي بدر الدين إلى القاهرة ويتلمذ على يدي العارف أكمل الدين القاضي، الذي يتلمس ما به من «جذبة إلهية»، ويقربه من حاكم البلاد، السلطان برفوق، كأستاذ للعربية لنجله الأمير فرج، ذي السنوات العشر، والذي كان حظه وافراً من قلة الفطنة، وكان مدلل أمه

خوند-شيرين، الجارية التي صارت زوجة للسلطان. وعلى الرغم مما يبدو كامتياز بلاطي لمعلم شاب، إلا إنه كان محنة كبرى على مستوى هويته الثقافية والرغوية. فبدر الدين، ثقافياً، يبدي موسوعية معرفية من خلال معرفته بالعربية والتركية والإغريقية، في مواجهة عجرفة السلطانة والدة الأمير الأحمق، كما أنه يحاول المشي على الخط الدقيق بين اللا-امتثال والعصيان حين لا يلتزم بشروط تعليم أبناء السلطان، قائلاً: «أنا لست عبداً لأحد. أنا حر نفسي». أما على المستوى الفردي، فإنه يبدي عصياناً رغبوياً مزدوجاً: فمن ناحية ينجو من إغراءات السلطانة خوند-شيرين، الممسوسة بشبق شيطاني، والتي جعلت منه «يوسفاً معدلاً»، إن جازت استعارة تعبير الطاهر لبيب، وذلك بالتوقف عن تدريس الأمير وإعلان عصيان تربوي في القصر السلطاني؛ وينجو، من ناحية أخرى، من فتنة محبوبته الجارية مكنونة، التي كانت شهوتها من نار، والتي كانت محظية لقائد الحرس السلطاني، وانتهت إلى مصير تراجمي بمؤدية السلطان نفسه بعد اتهامها بالاشترار بمؤامرة عليه.

إثر هزيمته الرغوية المزدوجة، يسبح بدر الدين في قاهرة المغلوبين، ويتحوّل من معلم لابن السلطان إلي بائع للفواكه المجففة في وادي المستضعفين، ناقداً التباين الطبقي الذي أفرزته السلميات الاجتماعية في القاهرة المملوكية، ومنتقلاً بين حياة الانحراف و«اتقان الشر كله» (التي تفصح عنها مساوراته الميلانكولية)، ومؤثراً ثقافة المغارة (الحلقة الصوفية) على ثقافة القصر (الحظوة السلطانية). وبعد سبع سنوات، يقرر مغادرة القاهرة التي تنبأ له فيها شيخ المغارة أنه سيحظى بالسيف والكشف. يستشير بدر الدين-العالم رفيقيه: طوره-الصديق، وشيخ يمينه، ونائبه، وأمين أسراره؛ ومصطفى-المحارب، شيخ يساره، وحاميه، ومثاله في الشجاعة، ويقرر الرحيل.

لكنه، في المجال القاهري، يمارس عنفاً رغبوياً على نفسه اللوامة، التي تحسن جلد ذاتها كما ينبغي، وعزأوه الوحيد في كبح رغباته الحسية مقولة أثرية للصوفي بشر الحافي، مؤداها: «طوبى لمن ترك شهوة حاضرة، لموعده غيب لم يره»، تجعله، دوماً، عبد توبة، لا عبد شهوة، وإن كان ابن الأرض وابن السماء. في هذا المجال، يتعرّف بدر الدين على الشرط الأول للحرية، وهو عتق الجسد من إفسار الرغبة، ذلك أن الشبق الذي لا ارتواء له. وعلى عكس الدرس الكلاسيكي في التحليل النفسي الفرويدي الذي يقضي بانتصار تانوس على إيروس، يحيل العطش فاعله (بدر الدين) إلى «إنسان مصطفى»، بالتعبير الصوفي، ويحيل مفعوله الجسدي (الجارية في صورتها شيرين ومكنونة) إلى مقتنيات «العالم الخسيس»، على الرغم من مواصلة الجارية مكنونة دورها كأمثولة لـ«الأنثى الكونية»، أزلية الخصوبة-أبدية العذرية، التي لم تكن مرة مكاناً لرغبته الحسية، ولذا، أمكنه أن يراها خالقة، لأنها لم تكن مخلوقة، مثلما خلا للرومي مرة القول. لكن هذا التعالي الإيروس، الذي حال دون تحقق الارتواء العاطفي، عبر مسحة صوفية رعوية خجولة، يذكرنا بالتطهر الإكراهي الذي مارسه الصوفيون، والشعراء العذريون، والصعاليك... كضرب من التصعيد الجمالي للحرمان الذي اعتبره الكثيرون، وأبرزهم أدونيس، حجر الزاوية في تجربة التيارات الثورية العربية التي كانت: نفسية، وكمالية، وتجاوزية

في أن معاً.

العنف الرمزي في المجال التبريزي

يصل بدر الدين إلى تبريز، ويواصل مساوراته الميلانكولية، لكنه يتحوّل إلى وجهة أخرى في المساءلة، حيث تبدأ سجلات المثقف والسلطة من خلال علاقة النخبة الدينية والثقافية مع أمير تبريز القاضي حسام الدين الفاضل، والخان الأعظم تيمورلنك. يتعرّف بدر الدين على ابن نور السماء، قطب الصوفية في تبريز، والذي يقدمه للعلامة ابن خلدون. لا تدوم عرى الود طويلاً، حتى يعلن بدر عصيانه المعرفي على ابن خلدون الذي بدأ محض عنصري عربي، ومثقف بلاطي، ليس من تحت قوله عمل، إلا التزلف للسلطة، ودعم سياساتها، وتبرير جرائمها؛ وعصيانه الروحي على ابن نور السماء، في خروج صارخ على نمط «الشيخ والمريد» في الثقافة العربية، الذي طالما نظر له عبد الله حمودي.

وعلى الرغم من هذا العصيان الصارخ، تبتسم سياسات الاعتراف لبدر الدين ومن قبل رأس تبريز وحاكمها القاضي حسام الدين الفاضل، وذلك من خلال علاج ابنه المريض الأمير عبد الله متوسلاً الطب الروحي باللغة السريانية، على عادة أنموذجه الأعلى- السيد المسيح: «أيقنت أن الماء الذي كان يشربه فاسدًا، فأسقيته من مائي». وفي تبريز، يدشن بدر الدين زاوية جديدة بمباركة وطلب الأمير الذي أمن له، في الزاوية، بيتاً وحماية. هنا، يبدأ بدر الدين تحقيق جزء من حلم كومونته، إذ لا ثورة على الشر تماماً، بل ممارسة للنقد الطبقي على نهج هادي العلوي في «مدارات صوفية»، حيث يكون شعاره، في هذه المرحلة، مقولة أبو عثمان النيسابوري: «اصحب الأغنياء بالتعزز، والفقراء بالتذلل، فإن التعزز عن الأغنياء تواضع، والتذلل للفقراء شرف». فهو، إذن، لا يسعى لمملكة ولا ملك، ولكنه يرغب في تحقيق العدالة الاجتماعية بثورة ثقافية بيضاء.

هنا، يبدأ بدر الدين ممارسة عنفه الرمزي بتعرية المؤسسة الثقافية والدينية (ابن خلدون وابن نور السماء)، ولا تنتهي بتحقيق المساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة على نحو يتجاوز تعزز مكان المرأة نحو تعزز مكانتها. وليس أدل على ذلك من انتصار بدر الدين للمرأة الفارسية الجريحة، التي لجأت إلى زاويته، وتبين أنها الجارية نرجس المملوكة لكبير تجار الحرير... والتي ما كان من بدر إلا أن حررها دون شروط، ولم يجعل «عتقها صداقها» كما في الإرث النبوي، بل غير اسمها (من نرجس إلى زينب) كناية عن بداية حياة جديدة، آمن لها فيها الحماية من مولاها السابق، وحمل حاكم البلاد على شرائها منه، بل وزوجها من ابنه، الأمير عبد الله، الذي أشفاه من مرضه، ممارساً محواً لافتاً للفوارق الطبقة والاجتماعية، وحتى الروحية حين سمح لها أن تكون مريدة في زاويته الصوفية التي صارت كومونة مع وقف التنفيذ، حتى غادرها إلى مسقط رأسه في أدرنه.

وعلى الرغم من كون تبريز هي القاعدة العسكرية لتيمورلنك، وما حظي به بدر الدين فيها من مكانة أحوالت زاويته فيها إلى كومونة صغيرة وزع فيها هدية الخان الأعظم تيمورلنك على نحو اشتراكي، يحاول بدر الدين توسيع نطاق هذه الكومونة التي تحققت فيها العدالة الاجتماعية على نحو مجهري إلى كومونة سياسية كبيرة في أدرنه. ولكنه قبل الذهاب إلى أدرنه، يشكل، رفقة صديقيه مصطفى وطوره، خلية مقاتلة أشبه بأصحاب النفري- أعزاء الله: «سيف لحماية الحق».

المجالات الثلاثة على جعل الرواية وسيطاً ثقافياً لتحقيق الثورة، وإخراجها من حد الاستحالة إلى حد الإمكان. هذه الرواية، التاريخية بالتعريف، والتي صيغت برهافة شاعر عارف بالمتن الصوفي في أبرز تجلياته الثورية، التي وصفها أدونيس مرّة بـ«شعرية الفكر»، لم تتورط بالنزعة التسجيلية التي تميز كثيراً من كتابات الحركة الأسيرة الفلسطينية، إذ الرواية التسجيلية تعقيب على التاريخ، والتاريخية إسهام فعّال في صناعته.

وقد عزز من فاعلية هذه الجمالية الثورية خلق خندقجي لبطل أممي عابر للمجالات الجغرافية والثورية، يتحدث بالتركية والعربية والفارسية والإغريقية والسريانية، جاعلاً من الإرث الديني الإبراهيمي وقود ثورة مشاعية، عوضاً عن كونه وصفاً لإجهاضها، وكأنه «مسيح صغير» مملكته، سياسياً، في هذا العالم، وروحياً، خارجه، وإن انتهت الرواية بمشهد يحمل دلالة قربانية تسمُّ أبطال كل ثورة، سواء كانت على الاستبداد الداخلي أو الاستعمار الخارجي. يتخذ خندقجي من المسافة التاريخية في التأطير قناعاً، ومن تعدد المجالات المكانية قناعاً، ومن المساورات الميلانكولية في السرد قناعاً، ومن الإتقان العالي للغة المعين المعرفي الصوفي قناعاً، ومن المجهولية الجزئية لمصادر البطل الإيديولوجية قناعاً... لينجز ثورته المستحيلة، وإن كان مصيره خسوف، فإنه غياب مؤقت، ووعده بالتجلي: فلا خسوف للبدر، بل تدريب لأعين الناظرين على الغياب، ووعده بالقيامة.

* باسم خندقجي. خسوف بدر الدين. بيروت: دار الآداب. 2019.

مشاعية مستحيلة، تنتج عنها «كومونة أدرنه» التي لم تعمّر طويلاً. ولكن نجاح الثورة لم يحم قائدها، ورفيقه طوره ومصطفى، من المصير المشؤوم على يدي أميرها الذي استدرجه، ورفاقه، إلى نهاية يسوعية انتصرت فيها الكلمة وذوى الجسد، بعد أن أصبح الفكر الكوموني، الذي رعى إرادة التغيير وحقق فعل الحرية، تهمة تمكنت السلطة السياسية من خلالها أن تسلم الناثر إلى مصيره: «ثم يدفع الجراد المنصة الخشبية. يرتعد الجسد المعلق للحظة. ثم يخسف بدر الدين.»

لم يشهد المجال الأدري خروجا على نمط الشيخ والمريد في الثقافة العربية وحسب، بل وشهد عنفاً سياسياً ثورياً على فجوى الخيار الصوفي بأن يقضي التقاة حياتهم في «التخلي» ليتم «التجلي» دون تورط في الزائل الدنيوي الذي لا يقع خارج إطار «السوى». وبالتالي، لم يكن العصيان روحياً ومعرفياً بروتوكولياً وحسب، بل كان عصياناً إيديولوجياً صارخاً يرى أن خمر السلطة يمكن أن يوضع في أكواب العدل، وببذ الصوفي الثوري نفسه، لا بيد من ولاهم أمره، واعتزل. ولعل هذا هو ختام دروس الحرية في مسيرة بدر الدين، أن العصيان الثوري يبدأ بالنفس (الفرد)، وينتهي بالسياسة (الجماعة). بعد أن يعبر بينة الثقافة التي توطئها.

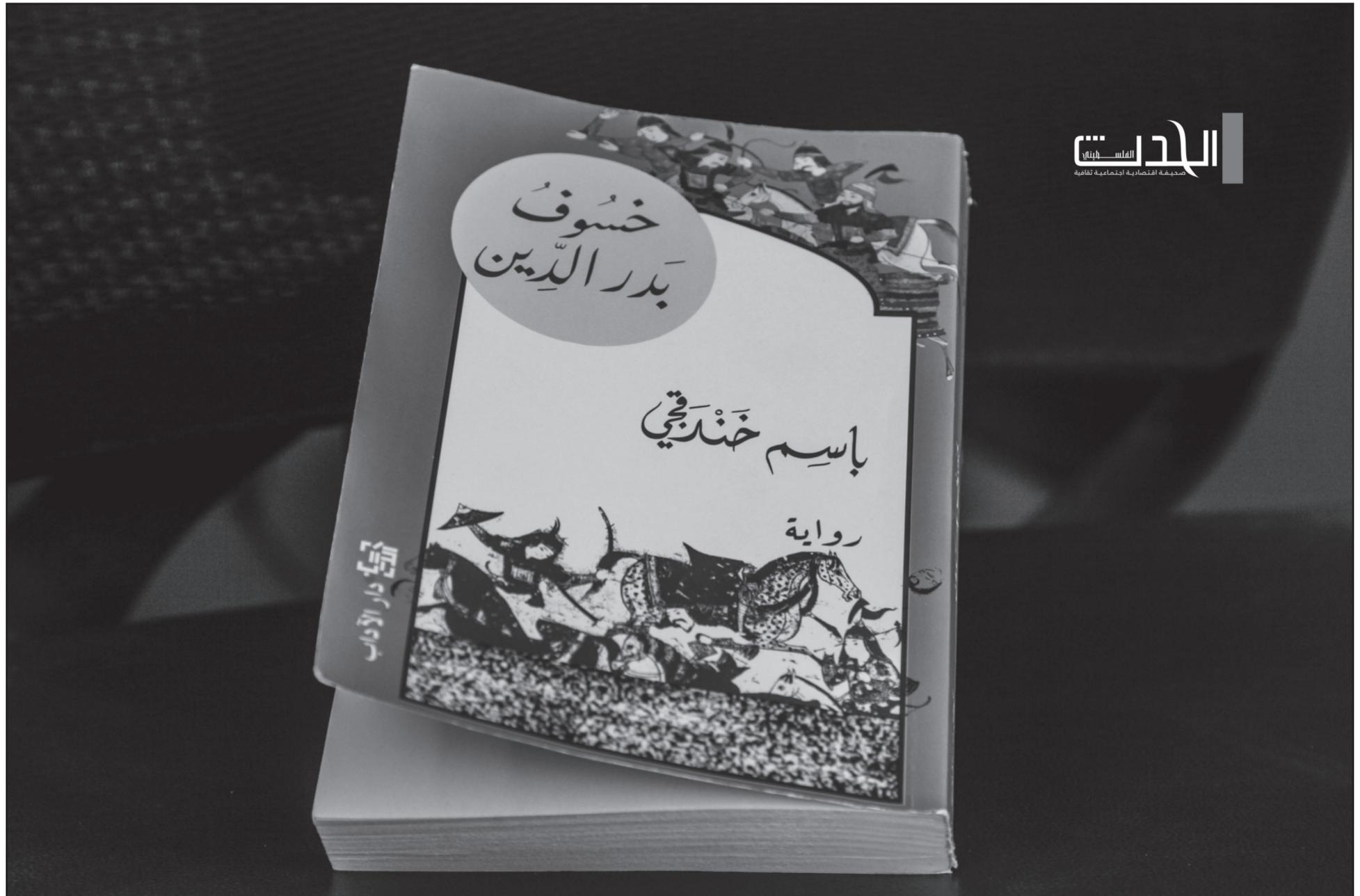
... وكذلك العصيان الجمالي

لا شك أن ثلاثية العصيان التي دشنها خندقجي في رواية «خسوف بدر الدين» لم يكن لها أن تتحقق في الداخل الممتني لولا هندسة الخارج السياقي لشروط الحرية في السرد من خلال تعدد أمكنة الثورة، ومستوياتها، وتزميناتها، حيث عملت مجتمعة، وفي

العنف الثوري في المجال الأدري

بعد أن شهد بدر الدين فتنة أبناء السلطان بايزيد بعد هزيمة والدهم، وانتقال وحدة النخبة إلى بروسه، ومن ثم إلى أدرنه، لاحت تباشير الثورة السياسية الفعلية... فمع وصوله إلى أعمال أدرنه، احتفى الناس والسلطة ببدر الدين، وتمت ترقيته من شيخ الطريقة إلى قاضي العسكر، وهي أعلى رتبة في الجيش والدولة وذلك بمرسوم من قبل الأمير محمد جلبي وتوصية من أخيه الداهية الأمير موسى. وعلى الرغم من أن تلك الترقية السلطوية لصوفي ثوري كانت «ركلة إلى رأس الرمح»، على حد تعبير محمود درويش، إلا إن بدر استثمرها في بناء وحدة النخبة التي شكلها أواخر أيامه في تبريز. وقد أمّن له منصبه الجديد، فضلاً عن مكانته الروحية التي ذاع صيتها واستحكمت سطوتها، أن يكون وزارة بروبوغاندا ومديرية توجيه سياسي ومعنوي، في فرد. كما أتاحت له حرية التبشير بدعوته المشاعية بين رفاقه الذين أسروا بخطابه الثوري النعمائي الذي يصرّ على أن «يوضع خمر السلطة في أكواب العدل»، المجاز الذي استخدمه صلاح عبد الصبور، مرّة، في وصف ثورة الحلاج السياسية.

يوصل بدر مساوراته الميلانكولية حول خياراته العصيانية الفردية ومبدئه الثوري الجماعي، ويواصل مذهبه الانتشار على الرغم من التضيق الذي مارسه الأمير موسى بن بايزيد عليه وعلى تابعيه، إلا إنه تمكن من إعداد مخطط لانقلاب طروادي على الأمير، انقلاب أبيض، غير قيصري، تتحقق إثره يوتوبيا العدالة الاجتماعية، وتتوحد الديانات الثلاث ضد الظلم في ثورة



إعادة المجد لمنظمة التحرير واستعادة مركزيتها وأهميتها

سام بحور

أن حكومته ماضية في عملية فك الارتباط الاقتصادي مع إسرائيل. وتبع ذلك خطوات فعلية أدت إلى مزيد من التعطيل في السوق الفلسطينية التي تعاني أصلاً من التقلبات، وبالتأكيد على اشتية أن يعرف، وهو خبير اقتصادي مُحَنِّك، أنه دون منظمة تحرير فعّالة، ودون قيادة منتخبة، لا يمكن تحقيق ما يرمي إليه فيما يتعلق بإعادة تنظيم العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل. وفي الأونة الأخيرة صرح الرئيس محمود عباس تصريحاً عاماً خلال الدورة الرابعة والسبعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول، متعهداً بعقد "انتخابات عامة" حال عودته إلى فلسطين. مع إدراك القلة بأن هذا الوعد ليس وعداً جديداً، فقد بات خبر عقد انتخابات جديدة خبراً عبثياً.

إذن هل تغير شيء؟

ما المختلف هذه المرة؟ يبدو أن تجاوز إدارة ترامب الممنهج للقيادة الفلسطينية الحالية هو السبب وراء الحاجة لهذه التصريحات الرنانة؛ كمحاولة لتحريك قوى العالم لإرجاع منظمة التحرير إلى حلبة النقاش. وخلاصة القول هنا هو أن خسارة ثقة العامة بقيادة كانت في موضع المسؤولية خلال أكبر الخسارات السياسية في التاريخ الفلسطيني الحديث، يجعل أي تصريح سياسي أو تصريح سياساتي بغض النظر عن مدى قوته أو الحاجة الماسة إليه عاجزاً عن نصرته نفسه. ولقد نشرت رسالة مفتوحة للرئيس عباس (تجدون النسخة العربية والفرنسية هنا) بعد فشل ورشة جاريدي كوشنير بعنوان السلام من أجل الازدهار الاقتصادي في البحرين. ولخروج منظمة التحرير من حالة الشلل التي تعاني منها، تطلب اليوم إجراء الانتخابات، وليس فقط الدعوة لها ولكن مع نفس اللاعبين الذين أوصلونا إلى هذه النقطة. المطلوب قيادة جديرة بالثقة وهذا سيتأتى فقط إذا قام الشعب بإيصال صوته ومطالبه لتحقيق التغيير الحقيقي. إن السبيل الوحيد نحو التقدم هو في إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني من القاعدة إلى القمة، بإعادة المجد لمنظمة التحرير وباستعادة مركزيتها وأهميتها.

الإسرائيلية ومنظمات أخرى فصّلت ووثقت مسار تهالك الوضع.

الوقوع في المشكلة والنهوض سريعاً

ورغم وضوح الأوضاع الراهنة، إلا أن القيادة الفلسطينية الحالية ترفض أن تتقاعد وأن تعطي فرصة للنظام السياسي الفلسطيني أن يتجدد ويتطور، وأن تعطي فرصة لتمثيل سياسي فعّال وتعددية سياسية تُنقل إليها المسؤولية. ولكن بدلاً من ذلك تفضل مبدأ عمل معين بحيث يقوم الرئيس محمود عباس بالإعلان مؤخراً بأن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ستنتهي كل اتفاقياتها مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل معظم الفلسطينيين يعيشون بابتسامة تهكم وازدراء إزاء هذا التصريح الجديد-القديم، وذلك لأنهم على دراية بأن كل شيء، بداية من جوازات السفر، وحتى ماء الشرب، والعملية المستخدمة، وتطعيمات الأطفال، معتمدة على الاتفاقيات مع إسرائيل.

أما الرئيس عباس الذي يطرق عامه الرابع والثمانين قد أعلن بنفسه في مراحل سابقة نية منظمة التحرير والسلطة إنهاء امتثالها للاتفاقيات مع إسرائيل، باستثناء التنسيق الأمني الذي اعتبره عباس "مقدس". وبذلك لم يتغير شيء.

وبتصريح رنان آخر لرئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الذي تولى منصبه مؤخراً حاذياً حذو الرئيس، أعلن فيه الكثير من النوايا ولكن دون أدنى تفسير لما يمكن لها أن يجسد على أرض الواقع، اعتبر فيه أن كل مناطق الضفة الغربية، أي ما نسبته 62% من الأرض الواقعة تحت سيطرة الاحتلال -بناءً على تعريف اتفاقية أوسلو لها- على أنها منطقة "أ"، ما يعني أنها تحت الإدارة المدنية والأمنية الفلسطينية. من الممكن أن نتوقع بأن له معنى قانونياً، ولكن، ومنذ عقود، يعتبر كثير من الفلسطينيين أن إسرائيل قد صنفت الأراضي مسبقاً تصنيف "ج"، وهذا يعني أنها تحت السيطرة الإسرائيلية المدنية والأمنية كاملة.

ثم، أصدر رئيس الوزراء محمد اشتية إعلاناً آخر -وكأنه يريد أن يتفوق على نفسه هذه المرة- مصرحاً من خلاله

منظمة التحرير الفلسطينية، النظام السياسي الفلسطيني المتماسك بشكل تام. لقد اعتُرف بشريعة منظمة التحرير الفلسطينية دولياً وقانونياً، إلا أنها قد تراجعت محلياً نظراً لضعف حوكمة المنظمة نفسها، وسوء تواصلها مع المجتمع المحلي. فتفتقد منظمة التحرير على المستوى المحلي في الوقت الحاضر الحد الأدنى من مصداقية الشعب لها-على افتراض أن جيل الشباب يعرف منظمة التحرير، برغم أنهم لم يكونوا يوماً جزءاً منها ولا بأي طريقة.

أما تنظيمياً، فقد أفرغت منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو للسلام في عام 1993. ونظراً لعدم قيام أحزاب المعارضة داخل منظمة التحرير بدورها بفعالية؛ تبقى منظمة التحرير هشة، ويبقى الفلسطينيون تحت حكم النظام الحزبي الواحد المتمثل في حركة فتح، بالإضافة إلى حزب خارجي آخر وهو حماس التي يسعى إلى الدخول لمنظمة التحرير واستبدالها بنموذج حكم مماثل، إن لم يكن أسوأ. بالرغم من كل ذلك، تبقى منظمة التحرير النظام السياسي الفلسطيني الوحيد التي يمكن له تحقيق الحرية والاستقلال للفلسطينيين. وأنشئت السلطة الفلسطينية من خلال اتفاقيات أوسلو المشؤومة للسلام، وأصبحت جزءاً من هيكليّة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها فعلياً تعتبر الجهة المنفذة التي تحكمها منظمة التحرير وأجهزتها بحيث تكون الجهة الإدارية المشرفة على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. وعلى هذا النحو فإن السلطة الفلسطينية بحد ذاتها ليس لها دور حقيقي في وضع الخطط السياسية. ويرتبط مدى تأثير وفعالية أي كيان بتأثير وفعالية قادته، فإذا لم يكن هناك تخويل من عامة الشعب لهذا الكيان فإنه سينتهي المطاف به متعثراً، ولذلك لن نستطيع أن نتوقع الكثير في حالتنا هذه خاصة بعد عقود مضت على تكلس النظام السياسي. أما الأحوال الداخلية الفلسطينية، فهي غير مطمئنة؛ نظراً للاستمرار في ممارسات الاحتلال العسكرية في تقطيع جغرافيا فلسطين وتمزيق نسيجها الاجتماعي من جهة، ولغياب نظام سياسي فعّال من جهة أخرى. وبغض النظر عن المسببات، فإن تجديد القيادة ضروري من أجل الإبقاء على المشروع الوطني للحرية والاستقلال في المسار الصحيح.

فرضت فتح اتفاقيات أوسلو للسلام على الشعب الفلسطيني، فتح هي منظمة التحرير الحاكم والتي كانت بالأصل تحت قيادة الزعيم والقائد التاريخي ياسر عرفات، واحتضنت ما يسمى بعملية السلام لأكثر من خمس وعشرين سنة، وشهدت الكثير من النتائج المدمرة لهذه الاتفاقية- ولا نريد أن نذكر هنا أيضاً ازدياد عدد المستوطنين الإسرائيليين بنسبة 80%، وإنشاء الجدار الفاصل، والكثير من الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية على غزة، وازدياد عدد البيوت المهذومة وازدياد الاعتقالات ضد المواطنين من خلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والكثير الكثير. حتى وإن أثمرت هذه الاتفاقية مثقال ذرة من الإيجابية على مدى العقدين المنصرمين، إلا أن لدى العديد من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان



الإصدار الأول لدار الحدث للطباعة والنشر بالشراكة مع دار الرعاية



كتيبة الإعلام والإعدام رسالة إلى معاذ عمارنة

بقلم: نبيل عمرو



نهاية هي سلسلة من حروب كلها غير متكافئة؛ فإن من اختار الانتساب لكتيبة الإعلام يعرف سلفاً أنه لا بد وأن يجد نفسه رقماً في معادلة أسطورية، كأنها وجدت من أجله... الكاميرا في مواجهة الدبابة والميكروفون في مواجهة قذائف الطائفة، والعين المجردة في مواجهة طلقات الرصاص، والقلم إن لم يكتب بالحبر فبالدم.

لن أذكر أسماء نجوم الكتيبة الإعلامية الفلسطينية خصوصاً الشهداء منهم، فمن أذكر ومن لا أذكر!، إنهم بالمئات إن لم أقل بالآلاف.

كتيبتهم التي ولد الجندي الأول فيها مع أول معركة، تجسد ظاهرة عابرة لكل زمان ومكان، عابرة للجنسيات واللغات والمناخ والثقافات، وفي رحلة كتيبته الإعلامية كنت ترى العربي إلى جوار الأوروبي، والروسي إلى جوار الأمريكي، حتى أن شهداء هذه الكتيبة توزعوا على كل بلدان وشعوب الكون؛ ففي كل بلد ضريح لإعلامي فقد حياته دفاعاً عن العدالة، لم يكونوا مجرد أضحية في مقابر، بل روافد إضافية لنصرة قضية وشعب، ولولا كتيبة الإعلام هذه لما بقيت فلسطين على قيد الذاكرة الكونية ولما كانت عصية على الموت. جنود وقادة كتيبته الإعلامية، يظهرون تحت النار وينهضون بكاميراتهم من بين الركام، ولكنهم يخفون طوعاً في حفلات توزيع الغنائم، فهم راضون بدورهم ووظيفتهم ورسالتهم، يصورون الآخرين ولا يظهرون في الصورة، يسجلون دوي القذائف والانفجارات ويصابون بشظاياها ولا يتباهون، يكتبون تاريخاً تتداوله الأجيال ولا يضعون أسماءهم وبصماتهم عليه، كتيبة كهذه حتى لو انهزمت الجيوش تظل هي المنتصرة.

ليس كذلك يا معاذ!

في الحروب الكبيرة والصغيرة، يكون فيها دائماً منتصر ومهزوم، وحين تقام احتفالات النصر يتصدر الزعماء مشهد تبادل الأوسمة، وتلمع أسماء الذين نسبت إليهم انتصارات الحرب، مع أنهم لم يغادروا الغرف المغلقة والمحصنة، ومن أجل أن لا يعتب زوو الذين قتلوا وجرحوا؛ تقام لهم نصب رخامية أو حديدية أو برونزية في أماكن معزولة عن مراكز العواصم ويسمى نصب الجندي المجهول. تعودت الشعوب على هذه الحكاية حتى صارت جزءاً من ثقافتها الوطنية، الذين سجلوا المعارك وصوروها وقتلوا وهم يلاحقون أدق تفاصيلها لا يتذكرهم أحد، لأن الممولين الذين يهتمون بكتيبة الإعدام على حساب كتيبة الإعلام دائماً ما يستولون على الجهد، فيحولونه إلى أفلام سينمائية ومسلسلات تلفزيونية تدر المليارات من كل العملات، ذلك بينما يجاهد المصور لجمع ثمن الكاميرا البديلة عن تلك التي سحقت تحت قذيفة أو تحت نعل جندي.

في زاويتنا الفلسطينية التي هي جزء يكاد لا يرى على خريطة الكون الواسع؛ ظهرت كتيبة من علاماتها الفارقة أنها لم تهزم في أي حرب، سلاحها الورقة والقلم والكاميرا والميكروفون، وإذا كان بوسع ضابط أو جندي مدجج بالسلاح والذخيرة أن يتقي الموت إما بالتحصن أو الهرب من أرض المعركة، إلا أن رجال ونساء الكتيبة الإعلامية هم وحدهم من لا يفعل ذلك، لقد اختاروا عملاً شرط النجاح فيه الجراة والإقدام والجاهزية للإصابة حتى الموت، ولأن الحياة الفلسطينية منذ البدء وربما إلى ما لا

متى يصنع المنتج الفلسطيني في إسرائيل؟

ترجمة الحدث - أحمد أبو ليلي

1. بعيداً عن الانخراط في «التطهير العرقي» لليهود من وطنهم، فقد مضى الاتحاد الأوروبي قدماً حتى في عمل بسيط من المقاومة للاحتلال مثل وضع العلامات على المنتجات. قبل عام كامل من بدء عمل الأمم المتحدة، نشرت المفوضية الأوروبية دعوتها غير الملزمة للأعضاء لتشريع قواعد وضع العلامات. بعد أربع سنوات، واجهت فرنسا وحدها المشكلة للقيام بذلك - وعلقت اللوائح في العام الماضي. في مكان آخر في الاتحاد الأوروبي، لا يتم تطبيق قاعدة العلامات على الإطلاق.

2. لا تنتج المستوطنات شيئاً تقريباً لتتم مقاطعته، فهما كانت الصناعة الموجودة هناك، فهي تتألف بالكامل تقريباً من الشركات الصغيرة التي تخدم السوق المحلية وعدد قليل من شركات البوتيكات في بساجوت، الذين يكون عملاؤهم في الخارج أشخاصاً على الأرجح يدعمون مؤسسة الاستيطان. إذا تمكن الاتحاد الأوروبي في أي وقت من الأوقات من إنفاذ مطلبه، فلن يواجه صعوبة تسجيل الصادرات الإسرائيلية.

3. التجارة الإسرائيلية الأوروبية هي تجارية كبيرة. الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق تصدير لإسرائيل وإسرائيل (وإن لم تكن المستوطنات) تتمتع بمعاملة تجارية تفضيلية. السياحة مزدهرة والشركات الأوروبية. تحظى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات بالكثير من اهتمام وسائل الإعلام، سواء من مؤيديها وخصومها، ولكن مع المستهلكين أو الشركات، إنها قضية خاسرة - وهذا هو المهم. قرار محكمة الاتحاد الأوروبي لن يغير ذلك.

الهستيريا التي شهدناها هذا الأسبوع بسبب وصفها ليست متعلقة بالحقائق والأرقام، أو حتى حول القانون أو حقوق الإنسان. إنه تدور حول إدامة رواية اليمين الإسرائيلي الذي يريد جعل المعركة لا تدور حول المستوطنات والاحتلال حول وجود إسرائيل ذاته. لكنها ليست كذلك. قد لا يكون الاتحاد الأوروبي صديقاً للمستوطنين، لكنه ليس عدواً لإسرائيل.

المستوطنين، مدعية أن هذا الحكم «يشجع الجماعات المتطرفة المعادية لإسرائيل التي تتقدم وتدعو إلى المقاطعة ضد إسرائيل وتتكبر حقها في الوجود».

عندما تتخطى كل تلك الحماسة، فإن الغضب اليميني يعتمد أساساً على ثلاثة ادعاءات مشكوك فيها.

أولها، هو أنه من خلال مطالبة شركات الاستيطان بالتعريف عن نفسها، فإن قاعدة التصنيف تميز ضد اليهود لأن اليهود فقط هم الذين يعيشون في المستوطنات. وهذا غير منطقي. ويستند شرط وضع العلامات على موقع النشاط التجاري في التسوية، وليس على ما إذا كان النشاط التجاري مملوكاً لليهودي. إذا اختارت مستوطنة «بساغوت» يوماً ما لنقل عملياتها داخل حدود إسرائيل قبل عام 1967، فيمكنها تسمية نبيذها «صنع في إسرائيل».

الادعاء الثاني هو أن وضع الضفة الغربية لم يتحدد بعد، لذلك من الناحية الفنية ليست أرضاً محتلة وحدود إسرائيل غير موجودة بالفعل. المشكلة في هذه النظرية هي أنه بغض النظر عن وضع الضفة الغربية، تظل الحقيقة الغالبة هي أن إسرائيل لم تقم بضمها وهي تعترف بالسلطة الفلسطينية كشبه حكومة. بقدر ما يرغب المستوطنون في التظاهر بخلاف ذلك، فإن الضفة الغربية ليست جزءاً من دولة إسرائيل ولا يتم تصنيع المنتج هناك في إسرائيل.

والثالث هو أن اعتبار منتجات المستوطنات بمثابة مقاطعة، فالأمر ليس كذلك. لم يقاطع الاتحاد الأوروبي منتجات المستوطنات الإسرائيلية وليس لديه أي خطط للقيام بذلك. ومع ذلك، إذا كان هناك مستهلكون يختارون مقاطعة منتجات المستوطنات للاحتجاج على الاحتلال، فهذا بالتأكيد حقهم. ليس من واجب الاتحاد الأوروبي سن سياسات تهدف إلى شد الخيوط. فمن الممكن تماماً أن يكون بعض المقاطعين، وربما حتى الكثير منهم، معادين للسامية أو يكرهون إسرائيل، ولكن هناك علامة «صنع في إسرائيل» ستخدمهم تماماً مثلما يقول «صنع في الضفة الغربية (مستوطنة إسرائيلية)».

وهذه بعض الحقائق حول الجدل بشأن الوسم:

نشرت صحيفة هآرتس مقالاً للكاتب ديفيد روزنبرغ، في محاولة لرصد رد الفعل الإسرائيلي على قرار الاتحاد الأوروبي بشأن وسم المنتجات ذات المنشأ الاستيطاني.

وفيما يلي ترجمة المقال:

أثار قرار الاتحاد الأوروبي بشأن تسمية المنتجات الاستيطانية رد فعل هستيري من اليمين الإسرائيلي، الذي يريد أن يدعي أنه لا توجد حدود بين إسرائيل والأراضي المحتلة.

كانت جريمة الاتحاد الأوروبي - أو على وجه التحديد جريمة محكمة العدل الأوروبية - هي إصدار حكم يوم الثلاثاء يشترط وصف المنتجات المصنوعة في مستوطنات الضفة الغربية بأنها صُنعت في مستوطنة بالضفة الغربية.

لأولئك الذين يعتقدون بساذجة أنه يجب تسمية منتج «صنع في» مكان صنعه، يجب تحذيرك من أنك لا تفهم ما هو على المحك. مشروع Lawfare، الذي يكرس نفسه للدفاع عن «الحقوق المدنية والإنسانية للشعب اليهودي والمجتمع الموالي لإسرائيل»، وصف الحكم بأنه لا يقل عن كونه «كارثياً»، وهو المشروع الذي سيسبب تسمية المنتجات - ورعب الرعب - تمكين الناس لشراء السلع على أساس «الاعتبارات الأخلاقية» الذاتية.

قام أحد المعلقين بتأطير الأمر كجزء من مسعى الاتحاد الأوروبي «لتطهير قلب الوطن اليهودي لليهود عرقياً». وذكر بيان صادر عن Psagot Winery، الذي رفع الدعوى محاولة لمنع شرط وضع العلامات، لاحظ بغضب أن القرار صدر «في نفس اليوم الذي تطلق فيه المنظمات الإرهابية الفلسطينية الصواريخ على ملايين المواطنين الإسرائيليين» - كما لو أن الاتحاد الأوروبي والجهاد الإسلامي كانا متآمرين في هجوم من شقين على الدولة اليهودية. حتى وزارة الخارجية الإسرائيلية ردت أكاذيب

تداعيات اغتيال بهاء وابن العجوري

بقلم: سامي سرحان

القرن. لكن عدم مشاركة الجهاد في الانتخابات لا يعني هذه المرة أن أصوات مناصريها ستذهب إلى حركة حماس في حساباتها عند قرار المشاركة في الانتخابات من عدمه. أما تأثير اغتيال أبو العطا على ترابط الجبهات في محور المقاومة؛ فقد كشف أن هذا الترابط ما زال نظرياً، رغم أن السيد زياد نخالة حاول جاهداً تبرير عدم مشاركة قوى محور المقاومة في الرد على عدوان إسرائيل على قطاع غزة وعلى مواقع الجهاد الإسلامي بالتحديد، واعتبر أن رد الجهاد من القطاع هو رد على عملية اغتيال أبو العطا في القطاع واغتيال ابن أكرم العجوري في دمشق، تماماً كما فعل حزب الله عندما قام برده الأخير على اغتيال عناصر له في سوريا ولبنان.

ويبدو أن حسابات الدول في التصدي لاعتداءات إسرائيل تختلف تمام عن حسابات الفصائل والحركات والأحزاب الموكلة حتى إشعار آخر بالرد وتحمل تبعات الاعتداءات الإسرائيلية وكلفة هذه الاعتداءات من الأرواح والممتلكات والبنى التحتية.

وعززت إسرائيل الشرخ بردها على مواقع الجهاد الإسلامي في القطاع مخالفة بذلك قاعدة استهداف مواقع حماس باعتبارها سلطة الأمر الواقع في القطاع. ومع ذلك استطاعت حركة الجهاد الرد وشل الحياة في محيط قطاع غزة وعمق الكيان الإسرائيلي وصولاً إلى تل أبيب لمدة ثلاثة أيام، قبل أن تثمر الجهود المصرية في الوصول إلى وقف لإطلاق النار، تقول الجهاد الإسلامي إنه جاء وفقاً لشروطها المتواضعة وهي وقف عمليات الاغتيال ووقف استهداف مسيرات العودة بالرصاص الحي واتخاذ إجراءات من شأنها كسر الحصار، غير أن بنيامين نتنياهو نفى (الأحد) التوصل إلى أي شروط لوقف إطلاق النار، ما يندرج باحتمال تجدد العدوان الإسرائيلي على القطاع خدمة لهدف نتنياهو بوضع العراقيل أمام غانتس لتشكيل حكومة إسرائيلية، خاصة وأن غدا الأربعاء ربما يعلن الجنرال غانتس رئيس حزب (أزرق أبيض) في الكنيست الإسرائيلي (33) مقعداً عن إمكانية تشكيل حكومة ضيقة مع المتطرف الصهيوني ليبرمان الذي يمثل حزبه (بيضة القبان) في عملية تشكيل حكومة إسرائيلية سواء برئاسة غانتس أو نتنياهو، وقد يطلب غانتس لذلك من القائمة العربية المشتركة (13) نائباً دعم حكومته في الكنيست كجسم مانع مكرراً بذلك ما أقدم عليه إسحق رابين في بداية تسعينات القرن الماضي.

وقد تقدم القائمة العربية المشتركة على قبول أن جسماً مانعاً لحكومة برئاسة غانتس، إذا طلب الأخير ذلك من القائمة المشتركة وخضع لشروطها المتواضعة لصالح الجماهير العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وفي أساس هذه الشروط التزم بضبط الوضع الأمني المنفلت في المدن والقرى العربية ووفق سياسة هدم المنازل والتخلي عن قانون القومية، وكذلك التخلص من بنيامين نتنياهو وإبعاده عن رئاسة الحكومة.

كما وارتبطت عملية اغتيال أبو العطا ومحاولة اغتيال العجوري بالانتخابات الإسرائيلية، وألقت بظلال من الشك أيضاً على إمكانية إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية في كل من الضفة والقطاع والقدس مجتمعة، ذاك أن التعاطف مع حركة الجهاد وتنامي شعبيتها الذي ظهر في تشييع جثمان الشهيد بهاء وقد يدفع حركة حماس إلى مزيد من المماطلة في الاشتراك في عملية الانتخابات، رغم أن حركة الجهاد لا تشارك ولا يبدو أنها ستشارك في الانتخابات انطلاقاً من موقف مبدئي من المشاركة في السلطة على أساس اتفاقيات أوسلو، على عكس حماس التي تتخذ موقفاً ملتبساً من أوسلو والمفاوضات والانتخابات والسلطة وسلطة الأمر الواقع في القطاع، وحتى من صفقة

قرار بنيامين نتنياهو رئيس حكومة تصريف الأعمال في إسرائيل الأسبوع الماضي باغتيال القائد في الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا في قطاع غزة ومحاولة اغتيال القائد في الجهاد أكرم العجوري في دمشق في نفس التوقيت تقريباً؛ كشف تداخل السياسي بالأمني وهشاشة التحالفات أمام مصالح التنظيمات والأحزاب الخاصة وأجندتها السياسية الخفية والمعلنة.

فلم يكن هناك إجماع في إسرائيل على قرار نتنياهو باغتيال القائد رغم ما قيل إن قرار الاغتيال كان مدرجاً على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية لدواع أمنية، ولما يمثل أبو العطا والعجوري من خطر على أمن دولة الاحتلال، فالعملية جاءت لمنع بيني غانتس رئيس حزب (كاحول لافان) قبل نهاية آخر أسبوع من المدة الممنوحة إليه لتشكيل الحكومة. ويبدو أن بنيامين نتنياهو لا يتورع أن يترك خلفه أرضاً محروقة إذا ما شعر أن خصمه غانتس قد يتمكن من تشكيل حكومة ضيقة أو حكومة وحدة وطنية لا يكون نتنياهو على رأسها لتفادي تقديم لائحة اتهام ضده بالرشوة والفساد مؤكدة، تكون نهاية مخزية لحياته السياسية.

غير أن نتنياهو لم يوفق في عملية تصدير أزمته إلى الجانب الفلسطيني، وجاء الرد سريعاً من حركة الجهاد الإسلامي منفردة دون انتظار قرار موحد من غرفة العمليات المشتركة للفصائل في القطاع، رغم كل الوساطات المختلفة وفي مقدمتها الوساطة المصرية.

قرار الرد كان مستقلاً وحدوده سرايا القدس وقيادة الجهاد الإسلامي، كما أعلن أمين عام حركة الجهاد الإسلامي زياد نخالة، ويضيف أن السرايا تقوم بالمهمة الرئيسية في عملية الرد وقواعد الاشتباك مع العدو منفردة.

تصريحات السيد نخالة أثارت تساؤلين، الأول حول وحدة الرد المشترك من الفصائل الثمانية المنضوية تحت لواء غرفة العمليات المشتركة ومركزها حركة حماس، والثاني ترابط الجبهات بين دول وقوى محور المقاومة الذي يضم سوريا وإيران والمقاومة في غزة وحزب الله في لبنان ومركزه إيران.

لقد كشف السيد زياد نخالة، أن قرار الرد لم يكن في يد غرفة العمليات المشتركة، وأن حركة الجهاد تمتلك من القدرة ما تستطيع به مشاغلة الاحتلال الإسرائيلي لأيام وأسابيع بقوتها الذاتية المنفردة، رغم أنه تمنى أن يكون الرد جماعياً ومن خلال الغرفة المشتركة، وهو ما لم يحدث بشكل مقنع رغم كل التصريحات الصادرة عن فصائل الغرفة المشتركة عن حجم مشاركتها الميدانية في إطلاق وجبات من الصواريخ على إسرائيل.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

رام الله - الماصيون - عمارة سحول - الطابق الأول

صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين

هاتف: +970 2 297 9717

فاكس: +970 2 297 9719

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal

قرض السكن

بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

هدية فورية مع قرضك السكني تصل لغاية 1600 دولار.

قسائم شرائية من سببتياني

خاصة لشروط واحكام البنك

Cairo Amman Bank - Palestine

هديتك على قرضك السكني تخولك لاختيار ما تريد من أجهزة كهربائية، سارع الان بالحصول على قرضك السكني من بنك القاهرة عمان واحصل على هدية فورية قسائم شراء اجهزة كهربائية لغاية 1600 دولار حسب قيمة القرض

مزيا قرض السكن:

- تمويل 85% من سعر الشقة ولدة تصل الى 25 سنة
- تأمين مجاني على الحياة
- تأمين مجاني على العقار
- بطاقة إئتمان موافق عليها مسبقاً ومجاناً لمدة سنتين (للبطاقات الجديدة)
- الحد الأدنى لقيمة القرض للاستفادة من الهدايا 70,000 دولار
- قسائم الشراء سارية المفعول حتى 2020-05-31
- الحملة سارية من تاريخ 2019-11-17 حتى تاريخ 2020-2-17

معاً ننمو

للمزيد من المعلومات قم بزيارة موقعنا الالكتروني www.cab.ps
او اتصل على 1700-701-701